جامعة يحي فارس –المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أثر تطور التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق
- دراسة ميدانية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

من إعداد الطالبتين:

فدوى عاشوري

إكرام لجلط

تحت إشراف الدكتور:

يرقي كريم

أعضاء لجنة المناقشة:

د. يرقي كريم	**مشرفا**
د. بن عيشوش محمد	**رئيسا**
د. زرواطي محمد	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وتقدير

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي تعجز الكلمات عن حمده وشكره والذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع عملا بقوله "وإن شكرتم لأزيدنكم"

وإلى من هو قدوتنا في كل حين، إلى من أوصانا بطلب العلم، إلى سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم، الصادق الأمين، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أله الطيبين وأصحابه الطاهرين

انطلاقا من العرفان بالجميل فإنه ليسرني أن أرفع أسمي آيات الشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي "يرقي كريم" الذي مدني من منابع علمه بالكثير، وساعدني ومنحني من جهده ووقته على إنجاز هذا العمل، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وأسأل الله أن يطيل عمره ليبقى في طريق العلم والعلماء

فإليك يا أستاذي كريم يرقي شكري وتقديري واحترامي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هدا العمل بغية الارتقاء به.

إهداء

من قال أنا لها "نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات،

لكنني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا أنظر

إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها داعمتي الأولى التي طالما تمنت أن تقر عيناها برؤيتي في يوم كهذا

"أمي"

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من أحمل اسمه بكل فخر

"أبي"

إلى من تمنيت أن يكون حاضرا معي

"جدي العزيز رحمة الله عليه"

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى من كانوا لي عونا وسندا وداعمين ومشجعين دائما

"إخوتي وعائلتي ورفقاء السنين"

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته

فدوى عاشوري

إهداء

(وآخر دعواهم أن الحمد الله رب العالمين)

من قال أنا لها نالها وان أبت رغما عنها أتيت بها كانت رحلة صعبة لكن لم تكن مستحيلة فالحمد الله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي قطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر فالله هم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لإنك وفقتني على إتمام هذا النجاح، وبكل حب اهدي ثمار تخرجي

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا داعمي الأول

" والدي العزيز"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي جنتي

"والدتي العزيزة"

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي التي من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها الملائكة التي رزقني الله بهن لأعرف من خلالهن طعم الحياة أخواتي

" آية - نورهان – إيمان "

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاح عن طريقي المتاعب زارعا الثقة والإصرار في داخلي

" جدي العزيز "

إكرام لجلط

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق وتم ذلك من خلال اعتماد استبيان تضمن أسئلة مقسمة إلى محورين يصب كل منهما في فرضية من فرضيات الدراسة ، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من مراجعي الحسابات و خبراء محاسبيين وأساتذة جامعيين على مستوى ولاية المدية، واعتمدنا على برنامج SPSS لمعالجة البيانات ،و لخصت دراستنا مجموعة من النتائج نذكر أهمها :

نتيجة للتغيرات التي حدثت في أنشطة التجارة الإلكترونية تحتم على المدققين تغيير في تنفيذ عملية التدقيق من خلال الاعتماد على أساليب التدقيق الالكترونية بدل أساليب التدقيق التقليدية كما أثرت على المنهجية التي يتبعها المدقق .

الكلمات المفتاحية :

التجارة الالكترونية ، التدقيق الالكتروني ، التدقيق الخارجي

This study aims to highlight the impact of electronic commerce on auditing methods. This was done by adopting a questionnaire that included questions divided into two axes, each of which feeds into one of the study's hypotheses. The study sample included a group of auditors, accounting experts, and university professors at the level of the state of Medea, and we a dopted Using the SPSS program to process the data, our study summarized a set of results, the most important of which are:

As a result of the changes that occurred in e-commerce activities, auditors had to change the implementation of the audit process by relying on electronic audit methods instead of traditional audit methods, and it also affected the methodology followed by the auditor.

key words :

E-commerce , electronic auditing , external auditing

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: الأسس النظرية للتجارة الالكترونية	
تمهيد	**3**
المبحث الأول: الأعمال الإلكترونية	
المطلب الأول: مفهوم الأعمال الإلكترونية	**4**
المطلب الثاني: مزايا التجارة الإلكترونية	**8**
المطلب الثالث : الصعوبات والتحديات التي تواجه الأعمال الإلكترونية	**9**
المطلب الرابع : الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر الأعمال الإلكترونية	**11**
المبحث الثاني : ماهية التجارة الإلكترونية	
المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها	**13**
المطلب الثاني: مبادئ التجارة الإلكترونية وخصائصها	**19**
المطلب الثالث: مزايا و عيوب التجارة الالكترونية	**23**
المطلب الرابع: التجارة الإلكترونية في العالم العربي	**26**
المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر	
المطلب الأول: التجارة الالكترونية في الجزائر	**29**
المطلب الثاني: جهود الجزائر لتطبيق التجارة الالكترونية	**31**
المطلب الثالث : تحديات تطور التجارة الالكترونية في الجزائر	**32**

المطلب الرابع : سبل وحلول تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر	**33**
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني: أثر التجارة الإلكترونية على التدقيق الخارجي	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي	
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي	**41**
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الخارجي	**44**
المطلب الثالث: أهداف التدقيق الخارجي وأهميته	**46**
المطلب الرابع : معايير التدقيق الخارجي	**51**
المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الالكتروني	
المطلب الأول: مفهوم و خصائص التدقيق الالكتروني	**59**
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التدقيق الالكتروني	**61**
المطلب الثالث : أساليب التدقيق الالكتروني	**64**
المطلب الرابع : دور المراجع في التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الانترنت	**69**
المبحث الثالث: اثر التجارة الالكترونية على التدقيق الخارجي	
المطلب الأول: اثر التجارة الالكترونية على التدقيق	**71**
المطلب الثاني: مخاطر التدقيق الخارجي في ظل التجارة الإلكترونية	**73**
المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنجاح عملية التدقيق في ظل التجارة الالكترونية	**76**
المطلب الرابع: المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية	**77**
خلاصة الفصل الثاني	**80**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**83**

المبحث الأول: منهجية الدراسة و إعداد الاستبيان	
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**84**
المطلب الثاني: هيكل الاستبيان ومقياس الدراسة	**85**
المبحث الثاني: تفريغ نتائج الاستبيان	
المطلب الأول : معالجة نتائج الاستبيان	**87**
المطلب الثاني : قياس مدى صدق وثبات الاستبيان	**88**
المبحث الثالث: **عرض و تحليل النتائج الاستبيان**	
المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة	**93**
المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان	**97**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**100**
خلاصة الفصل الثالث	**103**
خاتمة عامة	
مراجع	
ملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	الفرق بين أنواع التدقيق الخارجي	45
الجدول رقم (02)	مخاطر التدقيق الخارجي في ظل بيئة التجارة الإلكترونية	75
الجدول رقم (3)	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	84
الجدول رقم (4)	مقياسLikertscale الثلاثي	86
الجدول رقم (5)	معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الأول مع الدرجة الكمية المجال.	88
الجدول رقم (6)	معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الثاني مع الدرجة الكمية المجال	90
الجدول رقم (7)	معامل الارتباط بين كل مجال مع الدرجة الدراسة ككل	91
الجدول رقم(8)	نتائج اختبار ألفا كروم باخ	92
الجدول رقم (9)	توزيع أفراد العينة حسب السن	93
الجدول رقم (10)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	94
الجدول رقم (11)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	95
الجدول رقم(12)	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	96
الجدول رقم (13)	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول	97
الجدول رقم (14)	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني	99
جدول رقم (15)	اختبار سمير غوف كلوموغرف	100
جدول رقم (16)	اختبار T.Test للمحور الأول	101
جدول رقم (17)	اختبار T.Test للمحور الثاني	102

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	معايير التدقيق الخارجي	**58**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	استبيان	
الملحق رقم 2	توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية	
الملحق رقم 3	معامل الارتباط بين كل مجال مع الدرجة الدراسة ككل	
الملحق رقم 4	المتوسطات العامة للمحاور	
الملحق رقم 5	معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الأول مع الدرجة الكمية المجال	
الملحق رقم 6	نتائج اختبار ألفا كروم باخ	
الملحق رقم 7	اختبار سمير غوف كلوموغرف	
الملحق رقم 8	اختبار T.Test للمحور الأول و الثاني	

المقدمة

مدخل للدراسة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بموضوع التجارة الإلكترونية، حيث أن التطورات التكنولوجية ساهمت بشكل كبير في إحداث تطورات هائلة في المجال التجاري والتي كانت سببا في تحول التجارة من تجارة تقليدية إلى تجارة إلكترونية ساهمت في انفتاح العالم على بعضه البعض وجعله قرية صغيرة بواسطة شبكة الانترنت، فظهور التجارة الإلكترونية دفع العديد من المؤسسات لتبنيها بسبب سهولة الوصول للأسواق واختصار الوقت والتكلفة في إبرام الصفقات مما يسمح لها من تعظيم قدرتها التنافسية.

ورغم التحولات السريعة نحو التجارة الإلكترونية وانتشارها الواسع إلا أنها تحمل العديد من التهديدات والمخاطر خاصة المخاطر المتعلقة بالأمن المعلوماتي ومدى صدق البيانات الإلكترونيةٍ ، التي كان لها انعكاسات كبيرة على عملية التدقيق، إذ أن التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال أثرت على التدقيق وفرضت عليه تحديات جديدة، حيث عملت المنظمات المهنية على إعادة تنظيم هذه المهنة حتى يتمكن المدقق من مواكبة التطورات الحاصلة بسبب التجارة الإلكترونية، فعملت على وضع معايير ومبادئ وأساليب يجب إتباعها عند اللجوء للتعاملات الإلكترونية.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما تم ذكره مسبقا، ونظرا لأهمية التدقيق الالكتروني ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن هذا الموضوع تم صياغة إشكالية الدراسة كالتالي :

" ما هي أهم التأثيرات التي يمكن أن تنعكس على أساليب التدقيق الالكتروني في ضوء التجارة الالكترونية "

و تمت صياغة أسئلة فرعية تندرج تحت التساؤل وهي كالتالي :

- ما هو واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر ؟
- فيما تتمثل أهم أساليب التدقيق الالكتروني ؟
- ما هو اثر التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق ؟

فرضيات الدراسة

- ساهم التحول من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الالكتروني في طرح أساليب جديدة أكثر تطور و دقة يتبعها المدقق عند القيام بمهامه .
- إن التوجه إلى الاعتماد على التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية كان له اثر واضح على عملية التدقيق .

أهمية الدراسة

تزامنا مع التغيرات الحاصلة على ممارسة مهنة التدقيق داخل المؤسسات و التطورات المتواصلة في بيئة التجارة الالكترونية حيث تنبع أهمية الدراسة من أهمية استخدامات التجارة الإلكترونية والتي من خلالها سنحاول مناقشة مدى إمكانية تأثريها على أساليب التدقيق .

أهداف الدراسة

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد اثر التجارة الالكترونية على التدقيق بصفة عامة و أساليب للتدقيق بصفة خاصة و يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- توضيح طبيعة التجارة الالكترونية و بيان جوهر الاختلاف بينها و بين الأعمال الالكترونية .
- التطرق إلى مفهوم التدقيق الخارجي وتحديد اثر التجارة الالكترونية عليه .
- التعرف على الأسس النظرية التي يقوم عليها التدقيق الإلكتروني .

مبررات اختيار الموضوع:

اختيار موضوع هذا البحث، لم يكن وليد الصدفة بل كان لعدة اعتبارات أهمها:

- ارتباط الموضوع بمجال دراسة الباحثين والذي هو المحاسبة .
- الرغبة في التعمق أكثر في مجال للتدقيق .
- حداثة موضوع التدقيق الإلكتروني و قلة التطرق إليه .

المنهج والأدوات المستخدمة

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ومحاولة للإجابة عن التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أداة الاستبيان حيث تم توجيهه إلى عينة من خبراء محاسبيين ومحافظين الحسابات وأساتذة جامعيين، وقد تم تفريغ وتحميل الاستبيان من خلال المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير البيانات .

هيكل الدراسة

للتوصل إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى 3 فصول مسبوقين بمقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة تحتوي على جملة من التوصيات والأفاق .

كان الفصل الأول بمثابة مقدمة تهدف للتعريف بمتغيرات الدراسة حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث، خصص الأول لعرض مفهوم الأعمال الالكترونية و المبحث الثاني قمنا بأخذ لمحة عن للتجارة الالكترونية و في للمبحث للثالث القينا الضوء عن واقع التجارة الالكترونية في الجزائر .

أما الفصل الثاني كان بمثابة مدخل للتدقيق الخارجي و تحديد اثر للتجارة الالكترونية عليه حيث تناول المبحث الأول مفهوم التدقيق للخارجي ، وفي المبحث للثاني عرضنا أهم معايير للتدقيق للخارجي بأنواعها أما للمبحث للثالث فقد خصص لعرض مفهوم للتدقيق الالكتروني و المبحث الرابع تطرقنا إلى تأثير التجارة الالكترونية على التدقيق الخارجي .

بالنسبة للفصل الثالث فخصص للدراسة الميدانية و تم فيه عرض و تحليل الاستبيان للوصول إلى نتائج تثبت أو تنفي صحة للفرضيات.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: التجارة الالكترونية

المتغير التابع: التدقيق الخارجي

الدراسات السابقة

دراسة احمد عبد االله عمر العموري سنة 2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة بجامعة دمشق تحت عنوان " **أثر التجارة الالكترونية على مراجعة الحسابات** " وكانت الدراسة تتمحور على كيفية أثر عمليات التجارة الالكترونية على تقرير محافظ الحسابات بالإضافة إلى أثر التجارة الالكترونية في فحص وتقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية، وفي قدرات المراجع في جمع تقييم أدلة الإثبات التي تدعم رأيه حول مراجعة عملياتها، بالتعرف على أهم المخاطر المترتبة على ممارسة المؤسسة للتجارة الالكترونية.

دراسة زين يونس سنة 2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية بجامعة الجزائر 3 تحت عنوان " **أثر التجارة الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف** " حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر التجارة الالكترونية في فحص وتقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وفي قدرته على جمع و تقييم أدلة إثبات التي تدعم رأيه حول مراجعة عملياتها، والتطرق إلى أهم المخاطر المترتبة على ممارسة المصارف للتجارة الالكترونية و متطلبات مراجعة عملياتها من قدرات علمية و كفاءات مهنية والتعرف على مدى كفاية مستوى المهارات الآنية لدى المراجع الداخلي في الجزائر لأداء هذه الوظيفة .

دراسة رميساء سالم و عفاف قنز سنة 2020 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ما ستر أكاديمي جامعة العربي تبسي – تبسة – تحت عنوان " **دور التدقيق الإلكتروني في حماية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية** " وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر التدقيق الالكتروني على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، لا ومن خلاله تم رأيت كيف تزايدت حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى المحاسبة و التدقيق لما لهما من فائدة في توفير المعلومات الضرورية لتأدية الوظائف الإدارية الأساسية.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للتجارة الالكترونية

تمهيد :

إن التطـور السـريع والهائـل لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، والثـورة التي حدثت فـي عـالم المعلوماتيـة، صـاحبه العديـد مـن التغيـرات علـى مسـتوى الاقتصـاد العـالمي، حيث سـاهم هـذا التطـور لاسيما تكنولوجيـا الانترنـت فـي خلـق بيئـة عملـت علـى إحـداث تقليص كبيـر فـي الحـواجز التـي تعيـق التجـارة الالكترونيـة، بحيـث أصـبح الآن أي شـخص بإمكانـه ممارسـة هـذا النشـاط برأسـمال قليـل واستهداف كافة الأشخاص في أنحاء العالم .

و تتميـز التجـارة الإلكترونيـة بإعطائهـا الفرصـة للـراغبين فـي الـدخول إلـى عالمهـا علـى أن يتعرفـوا علـى نمـاذج النجـاح وأسـبابها أو مقوماتهـا لـدى هـذه المواقـع، كمـا أن المؤسسـة التـي هـي فـي بدايـة إطلاق موقعهـا علـى الشبكة، لأنهـا ملزمـة بانتقـاء منتجاتهـا وخدماتها وتكييفها لي تتلاءم مـع هـذا النـوع الجديد من التعامل في إطار التجارة الإلكترونية بشكلها الحديث.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى :

- ✓ المبحث الأول: الأعمال الإلكترونية
- ✓ المبحث الثاني : ماهية التجارة الإلكترونية
- ✓ المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

المبحث الأول: الأعمال الإلكترونية

من الأخطاء المفاهيمية الشائعة في الاقتصاد الرقمي هو اعتبار مصطلح الأعمال الإلكترونية مرادفاً للتجارة الإلكترونية، حيث نجد أن الأعمال الإلكترونية في الحقيقة أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية أي أنها تمثل علاقة الجزء بالكل ، أو العلاقة بين العام والخاص لأنها تقوم على فكرة أتمتة كافة الأنشطة، الإدارة والإنتاج والمالية وغيرها، كلها تدخل في إطار المفهوم الإلكتروني.

أما في حالة التجارة الإلكترونية فيقتصر الأمر وتقتصر على الأنشطة التجارية وتحديدا عقود البيع وشراء وطلب الخدمات.

المطلب الأول: مفهوم الأعمال الإلكترونية

ظهر مصطلح الأعمال الإلكترونية لأول مرة في سنة 1997 في شركة IBM لتمييز أنشطة الأعمال الإلكترونية عن أنشطة التجارة الإلكترونية، ولقد عرفته هذه الشركة بأنها "مدخل متكامل ومرن لتوزيع قيمة الأعمال المميزة من خلال ربط النظم بالعمليات التي تنفذ من خلالها أنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة مبسطة وباستخدام تكنولوجيا الإنترنت"[1].

ويمكن تعريف الأعمال الإلكترونية على أنها " استخدام تقنيات العمل بالانترنت والشبكات لتطوير أنشطة الأعمال الحالية، أو خلق أنشطة أعمال افتراضية جديدة، وهي واسطة الأداء الفاعل واليسير المحقق لخفض التكلفة وسرعة الأداء فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة مع الغير "[2].

---

[1] نوال عبد الكريم الأشهب ، **التجارة الالكترونية** ، دار المجد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014 ، ص10

[2] رشيد فراح ،كريمة فرحي ، " **متطلبات الأعمال الالكترونية في العالم العربي بين الواقع وضرورة التحسين** " ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 22 ، 2015 الجزائر، ص 151

وتمثل الأعمال الإلكترونية توليفة متكاملة من العمليات والنظم الرقمية التي تسمح للمؤسسة بأن تدير علاقتها البيئية الداخلية والخارجية وأن تتجاوب معها بما في ذلك استشعار تحديات المنافسة وغيرها من تهديدات بيئة الأعمال الحالية والمتوقعة، وتحديد الفرص الموجودة والمنبثقة واستشعار احتياجات المتعاملين معها، زيادة على ذلك تنظيم عمليات التجاوب والاستجابة الإستراتيجية مع متغيرات بيئة الأعمال في المدة الزمنية المناسبة[1].

وتحدد شركة IBM ثلاث خطوات من أجل تطوير الشركات لأعمالها الإلكترونية وهي[2]:

- الخطوة الأولى: إنشاء موقع الويب وبعد ذلك استخدام الموقع لنشر المعلومات إلكترونيا.
- الخطوة الثانية: الإعلان عن موقع الويب من أجل الخدمة الذاتية حيث الزبائن يستطيعون عمل الأشياء مثل تدقيق حسابهم أو تعقب موقع الرزمة عند التوريد.
- الخطوة الثالثة: الإعلان اللاحق عن موقع الويب الذي يسمح بالصفقات من ضمنها البيع والشراء للتجارة و ا ِدارة سلاسل توريد الموارد وتوزيع المنتج .

وفي ما يلي سنقوم بسرد القواعد العشرة للأعمال الإلكترونية[3]:

- لم تعد التقنية بعيدة عن الفكر في إعداد إستراتيجيات الأعمال فهي المسبب والمحرك.

- عدم القدرة على تحقيق سلاسة هيكل المعلومات والتأثير والتحكم في سريانها يعتبر أكثر فائدة، وأوفر مالا من الاتجاه إلى تصنيع منتجات حسية.

---

[1] سعد غالب ياسين وبشير عباس العلاق، **التجارة الإلكترونية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2009 ص12

[2] رشيد فراح ،كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ،ص152

[3] إبراهيم عبد السلام، **التجارة والأعمال الإلكترونية** ، الموسوعة العلمية التعليمية، ما هي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية2007، ص 45

- عدم القدرة على التخلص من تصاميم الأعمال المسيطرة والتي تقادمت يؤدي غالبا إلى فشل الأعمال.

- الشركات التي تستخدم نظام التجارة الإلكترونية يمكن أن تستمع إلى عملائها وتصبح الأرخص والأكثر انتشارا.

-لا تستخدم التقنية فقط لاستحداث منتج، بل استخدامها للابتكار وزيادة الجوانب الترفيهية ولتعضيد كل ماله علاقة بالمنتج من عملية الاختيار والطلب، والاستلام والخدمة.

- يحتاج تصميم الأعمال المستقبلية بشدة إلى إعادة هيكلة نماذج الأعمال الإلكترونية لتلبية احتياجات العملاء بأفضل صورة.

- تهدف الشركات من تصاميم الأعمال الجديدة إلى جذب متعاونين من خارج الشركة يتسموا بالمرونة.

- في مشروعات الأعمال الإلكترونية العاجلة من السهل الاعتماد على خفض الاحتياج إلى البيئة الأساسية والتركيز فقط على المظهر الخارجي، ولكن هذا التغافل يمكن أن يؤدي إلى رفع التكلفة إلى درجة كبيرة.

- القدرة على تخطيط البيئة الأساسية للأعمال الإلكترونية بسرعة وتطبيقه بصرامة هما مفتاح النجاح.

- تتمثل المهمة الشاقة للإدارة في التنسيق بين إستراتيجيات الأعمال والعمليات والتطبيقات وذلك بسرعة ودقة وفي نفس الوقت.

وفي إطار رؤية أوضح وأشمل يرى(D.Amor) و من خلال استشراف لمراحل تبني الشركات للأعمال الإلكترونية وتطورها المستقبلي، أن التجارة الإلكترونية لا تشكل إلا مرحلة مبكرة من مراحل تطور الأعمال الإلكترونية. حيث تتمثل هذه المراحل في :[1]

- مرحلة أهلا، أنا على الإنترنت أيضا.
- موقع الويب مع هيكل مقبول.
- تجريب التجارة الإلكترونية.
- القيام بالأعمال الإلكترونية.
- الأعمال الإلكترونية النافذة (إضافة تسهيلات للاتصال والارتباط بقواعد بيانات الشركة)
-عالم واحد، حاسوب واحد.

و تعرف أيضا الأعمال الالكترونية على أنها " كافة الإجراءات التي تقوم بتنفيذها و متابعتها المؤسسات الإدارية و التجارية و الصناعية والأكاديمية وغيرها من المؤسسات بالاعتماد الكامل على الوسائل التكنولوجية "[2]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للأعمال الإلكترونية بأنها "كل الأعمال التي يمكن القيام بها باستخدام المنتجات التكنولوجية المختلفة مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، حيث أنها تقوم على التنفيذ الآلي لمختلف الأنشطة الإدارية والإنتاجية والتمويلية ، كما أنها تمتد أيضاً لعلاقة المنظمة مع الموردين والموظفين والعملاء، لتسهيل وتبسيط جميع الأعمال التشغيلية التي تقوم بها المنظمة "

[1] سعد غالب ياسين وبشير عباس العلاق، **التجارة الإلكترونية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ،2009 ص 15

[2] إيمان فاضل السامرائي – هيثم محمد الزعبي ، **نظم المعلومات الإدارية** ، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2004، ص 186

المطلب الثاني: مزايا الأعمال الإلكترونية

إن في عالم الأعمال الإلكترونية بقدر ما هناك شركات ناجحة، هناك شركات كثيرة فاشلة، حيث في عام 2000 كان هناك على الأقل 130 شركة إنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية أغلقت أبوابها واستمرت إلى غاية سنة 2001 حيث أن معظم الشركات أوقفت نشاطها أو بيعت بسبب ضعف الأداء ونتائج أعمالها، والواقع أن هذه الشركات أوجدت على نطاق معين ما سمي بتسريح متعاملين شركات الدوت[1]

وفي ما يلي سنورد المزايا العشرة حسب دراسة قامت بها شركة-Hamilton & Allen Boozعن طريق 525 مدير تنفيذي تقريبا، طلب منهم أن يحددوا منافع الانترنت في ضوء خبراتهم في شركاتهم فكان الجواب كما يلي[2]:

- تحسين الاتصالات.

- إثراء خدمة الزبون .

-تحسين تقاسم المعرفة.

- خفض التكاليف.

- دخول أسواق .

-دعم العولمة.

- إنشاء منتجات وخدمات جديدة .

-دعم الابتكار.

[1] زين يونس ، **اثر التجارة الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2014، ص 78

[2] مرجع سبق ذكره ، ص78

- خفض الوقت.

- زيادة العوائد .

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه الأعمال الإلكترونية

توجد عدة صعوبات تواجه الأعمال الإلكترونية بصفة عامة على اختلاف البنية التحتية التي تنشط فيها من بينها[1]:

- المواءمة: من إمكانية الاتصال وتبادل المعلومات و إرسالها والوصول إلى أي مكان في العالم عبر شبكة الانترنت، وبين إمكانية الوصول واقعيا إلى تلك الأماكن للقيام بالأعمال والاستفادة من تبادل المعلومات والاتصال.

-محدودية إقبال الزبائن على اكتشاف الأوجه المختلفة للتجارة الإلكترونية و الشراء عبر الانترنت: فعلى الرغم من التسارع في استخدام شبكة الانترنت، فإنه لازال هناك محدودية في الانتقال في التسوق المكاني إلى التسوق الإلكتروني.

- الاختيال والخداع: حيث يحتاج المتعاملون بالتجارة الالكترونية إلى التأكد من مصداقية الطرف الآخر في التعاملات، حيث يصعب ذلك في بعض الأحيان وخصوصا في المزادات العلنية عبر الانترنت التي لا تقدم أي ضمانات للأطراف المشاركة، أو الإعلان عن عروض مغرية جدا وغير حقيقية لرصد آلاف العناوين وعلى الرغم من محاولات المختصين لإيجاد طريقة تكسب التعاملات الإلكترونية شرعية وصفة قانونية من خلال التوقيع الإلكتروني، إلا أن الموثوقيةلازالت غير متوفرة في هذا الإجراء بحسب احتمال ظهور هذا التوقيع و ا مكانية تقليده إلكترونيا.

[1] يونس عرب، **منازعات التجارة الالكترونية الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة** ، مؤتمر التجارة الالكترونية، بيروت، 2000 ،ص 14

- حقوق الملكية الفكرية: حيث يمكن استغلال شبكة الانترنت بشكل غير مشروع لسرقة الأعمال الأصلية للمبدعين أو تخريبها وخصوصا في صناعات الفن والنشر وتأليف الكتب والعلامات التجارية للمنتجات.

- الفجوة الرقمية: حيث أنها تشكل إحدى الحواجز العالمية الأساسية التي تعترض انتشار الأعمال الإلكترونية بشكل واسع، حيث تعاني معظم الدول العربية مقارنة مع معظم مناطق العالم من انخفاض أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت والحاسوب الشخصي بين مواطنيها، رغم محاولة العديد من الدول العربية في تقليل الفجوة الرقمية من خلال اعتماد برامج لتسهيل امتلاك أجهزة الحاسوب الشخصي وتأمين مراكز عامة للاتصال بشبكة الإنترنت.

- يعتبر وضع الأطر التشريعية والقانونية الملائمة لاعتماد الأعمال الإلكترونية عامل أساسي في نجاح هذه الأعمال، فاستبدال العمليات الورقية بمقابلها من معاملات إلكترونية معترف بها قانونيا(كالدفع الالكتروني والتوقيع الالكتروني) لا تزال في المراحل الأولى في معظم الدول العربية .

وقد أدى افتقار الدول العربية عموما للأطر القانونية الملائمة إلى الإبطاء في طرح العديد من الخدمات الإلكترونية[1].

- صعوبة إقناع المواطنين باعتناق خدمات الأعمال الإلكترونية تعتبر إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق نشر هذه الخدمات ، وتتضمن التحديات التي يواجهها قطاع الأعمال العربية في هذا المجال زيادة وعي الرأي العام والعمل على رفع مستوى ثقته بخدماتها، ففي معظم الدول العربية لا يحصل المواطنون وقطاع الأعمال إلا على كم محدود من المعلومات حول الخدمات المتوفرة إلكترونيا .

[1] رشيد فراح ،كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ،ص 167

المطلب الرابع: الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر الأعمال الإلكترونية

لقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من أول الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس بتاريخ 01 أوت ،2000 والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية مختصة بهدف إيجاد حلول لمخاطر الأعمال الإلكترونية التي يواجهها المستهلك، ويمكن تلخيص المقترحات على الشكل التالي[1]:

- توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية: وذلك بعدم إعطاء المعلومات الشخصية إلا للجهات الموثوق بها، ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كلا من العنوان البريدي و أرقام الهواتف والبريد الإلكتروني .
- استخدام برنامج آمن للدخول إلى شبكة الانترنت: من البديهي أن كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الانترنت وفي الغالب فإن هذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ في ذاكرة الجهاز جميع المعلومات التي تم تداو لها في الشبكة من خلالها.
- الحذر من إعطاء الأرقام السرية: وخصوصا الأرقام الخاصة بدخولك للشبكة عبر مزودي الخدمة، كما ينصح عند إنشاء الأرقام السرية أن تبتعد عن الأمور التقليدية بإنشاء الرقم، كأن تستخدم الاسم أو تاريخ الميلاد أو رقم الهاتف، ويفضل أن تجعل الرقم معقد نوعا ما وتضمنه مجموعة من الأرقام والحروف بحيث يصعب اكتشافه.
- استخدام المواقع المرخصة: والمقصود بها تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من قبل طرف ثالث مؤهل مهني متخصص كمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي.

[1] زين يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 85

- الاحتفاظ بنسخ من العمليات: والمقصود بها أن تحتفظ دوما بنسخة من عملية الشراء التي قمت بها عبر شبكة الانترنت وكذلك بالاستمرار بعمل تسويات الشراء مع مصدر بطاقة الدفع، حيث نجد هنا أمران مهمان يجب مراعاتهما :

- الاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلبية: وهذا يساعدنا على الاتصال مع التاجر لحل إشكاليات عدة، كموعد التسليم ومطابقة الطلبية وبالتالي تحييد الآخرين من الاستخدامات غير المرغوب فيها.
- الاستمرار بتسوية حسابات الدفع: ويفضل أن تكون مطابقة لحسابات الدفع عبر الانترنت تسوية ذات طابع زمني قصير، وذلك لاكتشاف الاختراقات بوقت سريع وإقاف آلية الدفع عند الضرورة لكي لا يستطيع المخترق الاستمرار باستخدام بطاقتك.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية من الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة العالمية مؤخرا، والتي تمكنت في فترة وجيزة من الانتشار والنمو والتحول إلى أحد أهم معالم الاقتصاد الجديد، حيث ظهرت كأسلوب جديد لعرض السلع و الخدمات وعقد الصفقات الإلكترونية بين مختلف الدول .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها

الفرع الأول:_مفهوم التجارة الالكترونية

تتعدد في الواقع تعريفات التجارة الإلكترونية، وذلك حسب الرؤية الشخصية للقائل بالتعريف وحسب العنصر أو العناصر التي يرتكز عليها المفهوم أو التعريف دون غيره، وحتى نتمكن من دراسة التجارة الإلكترونية ومعرفة جوانبها وممارساتها المختلفة ينبغي أن ندرك بأن مصطلح التجارة الإلكترونية ينقسم إلى قسمين أساسيين هما:

التجارة:" والتي تشير في مفهومها ومضمونها إلى أي نشاط اقتصادي يقوم به الإنسان في أي مكان من العالم بغرض تحقيق الربح ، يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الأفراد والمؤسسات والحكومات. ويحكم هذا النوع من التعامل القوانين والأنظمة المشرعة منذ مئات السنين بالإضافة إلى ما يسمى العرف التجاري السائد في المجتمعات وبين الأفراد الذين يمارسون هذا النوع من النشاط "[1] .

[1] بوراس بودالية ، "**واقع التجارة في الجزائر** " ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.، العدد 13 ، الجزائر ، 2021،ص 23

الإلكترونية:" وهي صفة لكلمة التجارة، أي هي نوع من التوصيف لطريقة ممارسة النشاط الاقتصادي، ويقصد به هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط و الأساليب الالكترونية، وحيث تعتبر الانترنت والشبكات العالمية والمحلية أهم هذه الوسائط "[1] .

أما عن تعريف التجارة الالكترونية فقد وردت عدة تعريفات من عدة جهات والتي تتمثل في :

تعرف التجارة الإلكترونية على أنها " نافذة بيع لمتاجرة ومؤسسات ومصانع قائمة تستغلها في تسويق منتجاتها أو عرض خدماتها، وجزء من المنتجات أو الخدمات قد يتم تسليمه للزبون على الخط، وقد تكون التجارة الإلكترونية مشروعا متكاملا في بيئة الانترنت، كالمتاجر الافتراضية و المؤسسات الخدمية ذات الوجود الافتراضي على الانترنت دون وجود فعلي على الأرض وبصيغة أخرى هي عبارة عن أسواق افتراضية يتيح لجميع المتعاملين فيه التعامل الفوري من خلال سوق مفتوح بشكل أرضية للإدارة المتكاملة للعلاقات البشرية العملية والمعلومات " .

قانون الأونسيترال النموذجي المتعلق بالتجارة الالكترونية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1996 فإنه لم يعطي مفهوم صريح للتجارة الإلكترونية، حيث اكتفى بالمادة الأولى منه تحت عنوان نطاق تطبيق القانون "هي أي نوع من المعلومات يكون في شكل رسالة بيانات مستخدمة في سياق أنشطة تجارية "[2] .

جمعية رقابة ومراجعة نظم المعلومات(ISACA)التجارة الإلكترونية " هي تلك العمليات التي تجري فيها المنظمات عملا إلكترونيا مع الزبائن أو الموردين أو عامة الناس الذين يستعملون الانترنت كتقنية تمكنهم من ذلك"[3] .

---

[1] بوراس بودالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

[2] حميداتو صالح ، **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة ،الجزائر ، 2017/2016 ، ص 4

[3] حميداتو صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص5 .

منظمة التجارة العالمية على أنها" هي مجموعات العمليات التجارية المتكاملة التي تتعامل معها كافة المنظمات والأفراد بالاعتماد على المعالجة الإلكترونية صوتا وصورة ونصا"[1] .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)" تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تتم بين الشركات أو الأفراد والتي تقوم على أساس التبادل للبيانات سواء كانت مكتوبة أم مرئية أم مسموعة هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية الكترونية ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية المختلفة "[2] .

اللجنة الأوروبية (EC)" التجارة الإلكترونية هي أداء الأعمال الكترونيا، حيث تقوم على أساس التبادل لإلكتروني للبيانات مكتوبة كانت أم مرئية أم مسموعة كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع والخدمات وا ٍتمام عمليات البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات والفواتير الإلكترونية والمزادات التجارية وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع وهي تشمل كلا من السلع والخدمات وكذلك الأنشطة التقليدية و غير التقليدية "[3] .

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) :"عرف منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي التجارة الإلكترونية بأنها " أي شكل من أشكال الصفقات التجارية الخدماتية و السلعية و التي يتعامل فيها الأطراف بطريقة الإلكترونية سواء تتم بين شخص و شخص آخر أو بين شخص و كمبيوتر "[4] .

---

[1] حميداتو صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص2

[2] احمد عبد الخالق ، **التجارة الالكترونية و العولمة** ، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ، القاهرة 2006 ص 34

[3] احمد عبد الخالق ، مرجع سبق ذكره ، ص34

[4] علاوة محمد لحسن ، مولاي لخضر عبد الرزاق ، **آليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية** ، الملتقى الرلع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتمادها في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 03-01 أفريل 2011، ، ص 21

كما تعرف التجارة الالكترونية على أنها " نوع من عمليات البيع والشراء بين المستهلكين والمنتجين او بين الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة" و تشمل ما يلي[1]:

- الإعلانات على السلع والبضائع والخدمات .
- المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات .
- علاقات العملاء التي تدعم عمليات الشراء والبيع و خدمات ما بعد البيع .
- التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري .
- عقد الصفقات و إبرام العقود .
- سداد الالتزامات المالية ودفعها .
- عمليه توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات .
- الدعم الفني للسلع التي يشتريها الزبائن .
- تبادل البيانات الإلكترونية بما في ذلك كتالوجات الأسعار والمراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء والاستعلام عن السلع والفواتير الإلكترونية والتعاملات المصرفية .

من خلال إطلاعنا على مختلف التعاريف السابقة نخلص تعريف شامل للتجارة الالكترونية وهو على النحو التالي:

" هي نشاط تجاري يتم بفضل إجراءات تكنولوجية متقدمة متعلقة بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق بيانات ومعلومات تنساب عبر شبكات الاتصال والشبكات التجارية العالمية الأخرى، منها شبكة الإنترنت التي تعدت حدود الدول وحولت الركائز الورقية المستخدمة في المعاملات التجارية كالفواتير والعقود

[1] نوري منير ، **التجارة الالكترونية و التسويق الالكتروني** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2014 ص11_12_13

وقبض الثمن إلى ركائز إلكترونية تتم كلها عبر الجهاز الآلي، الذي يتقابل بواسطته كل من البائع والمشترى والمنتج والمستهلك لتحقيق معاملاته التجارية رغم بعد المسافات واختلاف الحدود الجغرافية حيث يتوقع لها البعض أن يتوسع نطاقها وتصبح الوسيط المطلق والمسيطر الشامل، حيث تكون كل المعروضات للبيع في العالم بأسره متاحة للمشترى في أي منطقة من العالم ليتفحصها ويقارنها بأخرى وحتى يجري عليها تعديلات إن أراد " .

الفرع الثاني: أهمية التجارة الالكترونية

تكمن أهمية التجارة الكترونية في الأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بالأساليب المعتمدة في التجارة التقليدية و ستحدث تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية تغييرات في العديد من الجوانب تشمل البيئة وطبيعة الأعمال دور الحكومات في دعم التسهيلات التجارة والنهوض بكفاءاتها و تتمثل أهميتها في :[1]

- ✓ تعتبر التجارة الالكترونية وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية حيث تتصل ببضعها البعض على مستوى العالم ومن ثم تساهم في تسويق السلع والخدمات على مستوى العالم .
- ✓ تساعد على سرعة الاستجابة لطلبات العملاء و إذا ما قورنت بالمعاملات الورقية التقليدية التي تستغرق وقتا أطول حتى يمكن تلقي أوامر الشراء والرد عليها
- ✓ تعمل على تخفيض تكاليف المراسلات البريدية والدعاية و الإعلان والتوزيع والتصميم والتصنيع بنسبة لا تقل عن 80% من التكلفة الكلية .
- ✓ تقلل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون من خلال تخفيض الزمن الذي يستغرقه معالجة البيانات أو المعلومات المتعلقة بالعملية .

[1] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات التجارة الإلكترونية** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2014، ص22-23-24-25

- ✓ تخفض تكلفة إنشاء المتاجر الالكترونية بالمقارنة بتكلفة إنشاء المتاجر التقليدية مما ينعكس إيجابا على تكلفة إتمام الصفقات التجارية .

تساعد التجارة الالكترونية على توفير نظم معلومات تدعم اتخاذ القرارات الإدارية من خلال نظام تبادل المعلومات بدقة وبطريقة عملية تحقق القدرة على الرقابة وضبط المحاسبين .

أولا: أهمية التجارة الالكترونية على الاقتصاد القومي :

تتجلى أهميتها على الاقتصاد القومي في :[1]

- ✓ توفير فرص عمل جديدة تساهم التجارة الالكترونية في توفير العديد من فرص العمل الجديدة في المجالات المختلفة حيث أن خلق الطلب على المنتجات وما يتطلبه ذلك من زيادة الاستثمارات من خلال إقامة وحدات جديدة أو التوسع في الوحدات القائمة يتطلب المزيد من العمالة بمستوياتها المختلفة .
- ✓ مساعدة وحدات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم تعد الميزة الرئيسية للتجارة الالكترونية أنها توفر مناخ ملائم لوحدات الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم الجديدة للبدء في ممارسة نشاطها بل إن هذه الميزة هي المضمون الرئيسي الذي قامت عليه التجارة الكترونية .
- ✓ منع الاحتكار تؤدي التجارة الالكترونية وما توفره من شفافية وتوفر المعلومات لكل من البائع والمشتري إلى التقليل من الاحتكار واتجاه السوق إلى سوق تنافسية يخضع لآليات العرض والطلب فهي تحدد السعر التوازني.
- ✓ تنشيط الصادرات والواردات تستطيع التجارة الكترونية أن تساهم في حل بعض المشاكل التي تعترض الصادرات وذلك من خلال إمكانية الوصول إلى الأسواق

[1] زياد عبد الكريم القاضي ، محمد خليل أبو زلطة ، **المعلومات الإدارية و المحاسبية** ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2010، ص 519

الخارجية بعيدا عن الفوارق الذهنية والمكانية وتوافر كافة المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات وكيفية الحصول عليها خاصة في ظل التنافس في الأسواق العالمية .

ثانيا: أهمية التجارة الالكترونية داخل المنظمات

لا يقتصر التحول من المنظمة الالكترونية إلى منظمة ذات خصائص معينة تحويل نشاطها إلى الشبكة العنكبوتية فعلى سبيل المثال معظم الخدمات يمكن تقديمها عبر الشبكة مثل حجز إقامة في فندق في أي دولة أو الحصول على تقرير أما بالنسبة للسلع بعضها يمكن الحصول عليها عبر الشبكة مثل الكتاب أو أغاني أو برامج كمبيوتر أما الأغلبية من السلع يتطلب تسليمها بالطرق التقليدية بينما جميع المعاملات الأخرى تتم عبر الشبكة ويمكن للعديد من التنظيمات بمختلف أنواعها الاستعانة بالتجارة الكترونية ومن الأنشطة التي لها سبق في التحول عبر شبكة الانترنت:[1]

- ✓ أنشطة المؤسسات المالية والبنوك وشركات التامين
- ✓ تجارة التجزئة والمراكز التجارية
- ✓ شركات النشر
- ✓ الخدمات المتخصصة في مختلف التخصصات كالطب والاقتصاد والتسويق والإعلان والتصميمات الهندسية مختلف أنواعها كتجار الجملة وتجزئة الموردين

المطلب الثاني: مبادئ التجارة الإلكترونية وخصائصها

الفرع الأول: مبادئ التجارة الالكترونية

لقد عملت العديد من الدول والمنظمات الدولية في ضوء أهمية موضوع التجارة الالكترونية على وضع وتنظيم الأطر العالمية التي يمكن في ضوءها تحديد المبادئ الرئيسية و الأساسية لعملها فقد وقعت كل من استراليا وكندا وكولومبيا ومصر والاتحاد الأوروبي

[1] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص30

وايرلندا وكوريا واليابان وهولندا وانجلترا منذ عام 1997 بيانات ثنائية تعتمد على رؤية مشتركة ومبادئ للسياسات من اجل تعزيز نمو التجارة الالكترونية العالمية، كما أقرت مجموعات دولية أخرى مثل منظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي ومنظمة التجارة الحرة الأمريكيتين ومنظمة التجارة العالمية بيانات تعتمد مختلف مبادئ هذه التجارة وتتضمن هذه البيانات المشتركة مبادئ وسياسات جوهرية تتفق حكومات البلدان أعلاه على أنها يجب أن تحكم التجارة الكترونية وتشمل المبادئ العامة ما يلي : [1]

- القطاع الخاص يجب أن يتولى قيادة أنشطة وفعاليات التجارة الكترونية
- على الحكومات أن تتحاشى فرض قيود لا داعي لها على التجارة الالكترونية وان تعمل على تعزيز تطورها من خلال إطار قانوني واضح ومتسق ويمكن التنبؤ به
- يجب التشجيع على التنظيم الذاتي للصناعة وإيجاد الحلول التكنولوجية لتلبية غايات المصلحة العامة

بالإضافة إلى بعض المبادئ التي تمثلت في :[2]

- تشجيع آليات مشاركة القطاع الخاص في سياسات التجارة الإلكترونية محليا ودوليا .
- تأكيد عالمية التجارة الإلكترونية، ومن هنا فإن السياسات الحكومية التي تؤثر فيها يجب أن تتم في إطار تعاون وتنسيق دوليين بما يضمن التجانس وتبادل التجارة عبر الحدود .
- تحقق المعاملة الضريبية للتشجيع التجارة الإلكترونية مقارنة بالطرق التقليدية للتجار تبتعد تماما عن البيروقراطية التقليدية في الدول المختلفة .

[1] هاني وجيه العطار، **التجارة الالكترونية** ،عمان، الاكاديميون للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى، 2016 ،ص11

[2] زين يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 95

- حماية المستهلك ولاسيما فيما يتعلق بالخصوصية والسرية، ومن جهة أخرى ضرورة مشاركة و زيادة الصناعة والمجتمع والفرد في حماية المستوى الرقمي بما يتواءم مع أسس هذا المجتمع .
- أن تحقق التشريعات المرتبطة ببيئة الاتصالات والتنافس في سوق عادل ومفتوح .
- أن تتوفر الثقة في بيئة المعلومات العالمية، من خلال التعليم والتوعية والتعاون وتطوير بنية التجارة الإلكترونية، وحل الخلافات وفض المنازعات من خلال تنظيمات قطاع الأعمال .

الفرع الثاني: خصائص التجارة الكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بالعديد من المميزات عن التجارة التقليدية منها[1]:

- الطبيعة الدولية للتجارة الإلكترونية، حيث أن الأدوات الإلكترونية الحديثة أعطت ميلادا لظاهرة الترويج العالمي بدون حدود إلى درجة أن السلعة أو الخدمة المعروضة على الانترنت لا تحتاج إلى أن تستهدف سوقا محددا جغرافيا بحد ذاته، بل بالعكس فإن إنشاء موقع تجاري على الشبكة يسمح لمؤسسة صغيرة باقتحام أسواق والتعامل مع مستخدمي الانترنت من كل أنحاء العالم، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد.

-عدم وجود مستندات ورقية متبادلة في إجراء المعاملات وتنفيذها، حيث أن كل العمليات تتم إلكترونيا ودون استخدام أي أوراق، ومن ثم فإن السند القانوني للعمليات هي الرسائل الإلكترونية وهي الوحيدة المتاحة لكلا الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما.

[1] زين يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 96

- تمتاز بشفافية كبيرة تمكن من خلالها أرباب العمل من الحصول على معلومات وافية عن عملائهم وشركائهم المنافسين لهم، كما يتعرف المستهلكون على الأسواق بصورة أكثر شمولية تدعم فرصة حصولهم على السلع والخدمات ذات الجودة العالية بثمن أقل.

- تعتمد التجارة الإلكترونية على الانترنت كوسيلة لعرض منتجاتها وتسويقها.

- إمكانية الاتصال مع أكثر من مصدر في نفس الوقت، حيث يستطيع البائع عرض السلع والخدمات على عدد كبير من المستقبلين دون الحاجة إلى إرسالها في كل مرة.

- يمكن تنفيذ كل مكونات العملية التجارية من بيع وشراء وتسليم السلعة غير مادية على الشبكة وذلك بخلاف أي وسيلة اتصال أخرى كانت تقوم بتسليم بعض في صورة نسخ غير أصلية مثل :البرامج، الكتب ..... وغيرها.

- إن التجارة الإلكترونية أداة واضحة لعولمة التجارة واضمحلال المسافات الجغرافية، حيث أن معظم العملية التجارية تتم عبر الانترنت، من خلال مواقع افتراضية لا تعكس بالضرورة الموقع الجغرافي للمنتج والمستهلك والحلقات التي بينهما.

- الوجود الواسع من منطلق أن التجارة الإلكترونية متواجدة في كل مكان وفي كل الأوقات فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء، أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق الغير ملموس في أي وقت ومن أي مكان بوساطة الكمبيوتر وبلمسة بسيطة على الموقع الذي يرغب.

المطلب الثالث: مزايا و عيوب التجارة الالكترونية

الفرع الأول: مزايا التجارة الإلكترونية

تعددت مزايا التجارة الالكترونية لتشمل عدة جوانب ويمكن تلخيصها في ما يلي :[1]

- إيجاد وسائل اتجار توافق عصر المعلومات: حيث في عصر المعلومات والاتجاه نحو قضاء الساعات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر ومواقع الانترنت تغدو الحاجة الملحة إلى توافق أنماط التجارية مع سمات هذا العصر وسلوكياته ومن هنا مكنت التجارة الإلكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري كالبيع عبر الوسائل الإلكترونية والتجارة الالكترونية بين قطاعات الأعمال وفي كلا الميدانيين أمكن إحداث تغيير شامل في طريقة أداء الخدمة وعرض المنتج وتحقيق العرض الشامل لخيارات التسوق .
- الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية : إن الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع والمشتريوا ٍذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات فان التجارة الالكترونية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات ومن هنا قيل أن التجارة الالكترونية تستدعي جهدا دوريا جماعيا لتنظيمها بطبيعتها لا تعترف بالحدود والقيود القائمة وتتطلب أن لا تقيدها بأي قيود .
- تلبية خيارات الزبون بيسر وسهولة: تمكن التجارة الالكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملائها و إتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع وهذا بذاته يحقق نسبة الرضاء عالية لدى الزبائن لا تتيحه وسائل التجارة التقليدية فالزبون يمكنه من

[1] هاني وجيه العطار ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

معرفة الأصناف والأسعار ومميزات كل صنف و المفاضلة وتقييم المنتج موضوع الشراء من حيث مدى تلبيته لرغبة وخيارات المشترين .

- تطوير الأداء التجاري والخدمي: فالتجارة الالكترونية بما تتطلبه من بنى تحتية تقنية واستراتيجيات إدارة مالية وتسويقيةوا إدارة علاقات واتصال بالآخرين تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية والتقنية وبرامج التأهيل الإداري .
- يحفز الأبحاث على إيجاد أساليب جديدة ومحسنة لاستخدام القسائم والشيكات الالكترونية كما انه في هذه الأثناء هناك أساليب أعمال جديدة ظهر على الانترنت والتي لم تكن ممكنة في العالم الواقعي وعلى سبيل المثال تبيع شركات عديدة متخصصة التعامل مع الشركات فائض مخزونها عبر الشبكة بواسطة مزادات الانترنت .

و الشيء الأكثر أهمية فيما يتعلق بمزادات الانترنت هو تأثيرها على السعر المحدود ف في بيئة المزايدة لا يستطيع المنتج أو الموزع أن يحدد السعر بمفرده فسعر البضاعة أو الخدمة يتحدث فقط بحسب الطلب المسجل في السوق وتؤكد الدراسات على أن الحصول على الدعم لمفهوم التجارة الالكترونية في جميع أقسام الشركة مسالة في غاية الأهمية ويمكن الحصول على مثل هذا الدعم من خلال تثقيف الكادر الإداري ومدراء التسويق و تقنية المعلومات والمالية و مسؤولي المبيعات حتى يتسنى تمثيل جميع القطاعات في الشركة في القرارات التي تؤخذ بشان التجارة الإلكترونية .

الفرع الثاني: عيوب التجارة الالكترونية

كما أن هناك منافع للتجارة الالكترونية، فان هناك سلبيات للتجارة الالكترونية ويعود ذلك للسبب الرئيسي وهي مخاطر متعلقة باستعمال الانترنت وشبكة الاتصال ويمكن عرض عيوب التجارة الالكترونية في ما يلي[1]:

- سرقة أو تز ييف البطاقات الائتمانية يؤدي إلى تحمل أصحابها تكاليف سلع و خدمات لم يتم شرائها .
- غياب التعامل الورقي في التجارة الالكترونية يهدد مصالح العملاء و الشركاء و البنوك نتيجة إمكانية حدوث تزوير بالبيانات أو تلاعب بالفواتير و المستندات عند الطلب .
- صعوبة التحقق من هوية المتعاملين في التجارة الالكترونية نظرا لغياب العلاقة المباشرة بين العملاء فقد يتم إبرام عقد بيع البائع و المشتري يبعد عنه آلاف الأميال و يختلف عنه في التوقيت الزمني .
- استيراد سلع ممنوعة للاستعمال في الأسواق المحلية .
- حدوث اختراقات في شبكة الانترنت يؤدي إلى فضح أسرار العملاء و البنوك و الشركات .
- فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يحبها المستهلك في ممارسة التسويق من خلال التفاعل الاجتماعي بين البائع و المشتري.
- تورط البعض بالاندفاع نحو شراء السلع التي قد لا يحتاج إليها الفرد نتيجة جاذبية الإعلان و سهولة الشراء ببطاقة للائتمان .

[1] صراع كريمة ، **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر** ، لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 1 جامعة وهران ، الجزائر، 2014، ص26-27

المطلب الرابع: التجارة الإلكترونية في العالم العربي

يعتبر انتشار التجارة الالكترونية في الوطن العربي ضئيل جدا مقارنة بما هو موجود في العالم، بحيث توجد في العالم العربي ما يسمى بالتجارة الالكترونية الساكنة أي أن مختلف المواقع لا تمارس عملية التجارة الالكترونية كاملة وهذا راجع إلى ضعف البنية التحتية بدرجة كبيرة في معظم دول البلدان العربية، ولحد الآن لا توجد تقديرات دقيقة بشأن عائدات الدول العربية من التجارة الالكترونية .

حيث أن مجمل الإنفاق العربي لا يزيد عن 95 مليون دولار سنويا عبر التجارة الالكترونية وأن أكثر المتعاملين ترتكز مشترياتهم على البرامج وأجهزة الحاسوب بنسبة تزيد عن 70% بينما تتوزع النسبة الباقية على الكتب والهدايا، كما أن أكثر من 80% من المشتريات العربية تتم خارج المواقع العربية، وذلك بسبب ندرة المواقع العربية التي لا تمثل أكثر من 0.5% من مساحة الاستخدام على شبكة الانترنت[1].

ومن الأسباب التي أدت إلى ضعف انتشار التجارة الالكترونية في العالم العربي هي:

-قلة عدد المواقع باللغة العربية بحيث أن عدم وجود مواقع بلغة المستعمل تشكل عائقا كبير أمامه للإطلاع على ما هو معروض على الشبكة.

- قصور التشريعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية، بحيث لا زالت ناقصة وغير مواكبة للتطورات العالمية -هذا إن وجدت- ومنها ما يتعلق بمخاطر الاحتيال والتواطؤ أو حقوق الملكية، التوقيع الالكتروني...الخ

-ضعف البينية التحتية لمعظم جميع الدول العربية، التي توفر تسهيلات وتساعد التجارة الالكترونية على الانتشار.

[1] عبد الله حمو د علي سراج،" **التسويق والتجارة الالكترونية في الدول العربية التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها** "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، فيفري ،2004 ص 12

- بطء شبكة الاتصالات والانترنت خاصة مما يعيق المستخدم ويضيع وقتهم، وهذا نظرا لعدم التحكم الجيد في شبكة الاتصالات وتكنولوجيتها.

- قلة استخدام بطاقات الائتمان، أي أنها لم تلقى قبولا وثقة عامة ما بين المستخدمين، بل يفضلون وسائل الدفع التقليدية.

- ضعف الوعي بأهمية التجارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين الاقتصاد الوطني ومنه زيادة الرفاهية للمجتمع.

- قلة عدد مستخدمين الانترنت في العالم العربي مقارنة مع باقي دول العالم.

- عدم توفر عنصري السرية والأمان ونقص الثقة بالأطراف الأخرى المتعاملة في التجارة الالكترونية، وهذا نظرا لعدم التحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكة الانترنت.

- عدم وجود ما يسمى بمكاتب التوثيق الالكتروني الذي يعتبر عنصر ثالث في التعاملات الحاصلة في مجال التجارة الالكترونية، بحيث يعتبر كضامن لأطراف العملية بين العارض وطالب السلعة أو الخدمة، وعادة ما تكون مؤسسات مصرفية أو مالية .

وعلى ضوء هذه المشاكل أو التحديات التي تواجه انتشار الواسع للتجارة الالكترونية في العالم العربي، يقترح توصيات كحلول لهذه الظاهرة وهي:

- العمل على إعداد وصياغة التشريعات العربية بما يتناسب مع تطوير التجارة الالكترونية.

- دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تؤدي إلى زيادة التجارة الالكترونية .

-الاهتمام بتطوير العنصر البشري و إدخال التجارة الالكترونية ضمن المقررات العلمية للجامعات العربية.

- دعم الأبحاث المتعلقة بهذا المجال وتثمينها.

- إنشاء ودعم جمعيات متخصصة متعلقة بالتجارة الالكترونية.

- تطوير النظام والخدمات المصرفية الالكترونية .

-الاستعانة بتوصيات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الهادفة لدعم وتطوير التجارة الالكترونية.

المبحث الثالث: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

ضمن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، يتنامى التفكير حول أهمية التجارة الإلكترونية كظاهرة حديثة تساهم في صياغة العالم المعاصر المتميز عن طريق استبدال عوامل الإنتاج التقليدية بعنصر المعلومات، وقد تلقت هذه الظاهرة رواجا واستحسانا كبيرا، وتمكنت في وقت وجيز من فرض وجودها على الدول المتقدمة والعربية على حد سواء، إلا أن الجزائر ما زالت متأخرة وشبه غائبة عن متابعة التطورات التجارية الالكترونية، ولم تعطي التجارة الإلكترونية حقها.

المطلب الأول: التجارة الالكترونية في الجزائر

إن النمو العالمي المتسارع للتجارة الإلكترونية والاتجاه الدولي المتزايد لنشر تطبيقاتها لم يترك للجزائر أي مجال للتردد والمماطلة في تطبيق هذه التجارة ، إلا أن لأسف واجهت الجزائر مشكلة ندرة البيانات، فلا توجد أي إحصائيات ولو بسيطة وقديمة عن حجم هذه التجارة ، وهذا نظرا لعدم انطلاق هذه التجارة فعليا.

ورغم كل النقائص في الإحصائيات لم يمنع وجود بوادر أولى للتجارة الإلكترونية الجزائرية، **و على هامش افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الإعلام و الاتصالات IT-MED في 18 ماي 2009 الذي حمل شعار "التجارة الإلكترونية والاقتصاد المعرفي"، أعلن كل من الوزير السابق لوزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال " حميد بصالح والوزير" السابق للتجارة "هاشمي جعبوب" عن انطلاق التجارة الإلكترونية في 1 أفريل 2009**[1]

لم ترد أرقام وا ٍحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الإلكترونية في الجزائر لكن مؤشراتها وملامحها ظهرت جليا، فقد ظهرت العديد من المواقع الإلكترونية مثل :

[1] بوراس بودالية ، **واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة دكتورة ، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر ، 2021، ،ص 60

- **موقع واد كنيس Oudkniss.com** : أسس سنة 2006 فهو بمثابة وسيط تجاري بين أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين في بيع أو شراء ومبادلة مختلف المنتجات .

حقق هذا الموقع نجاحا لافتا منذ تأسيسه، إذ تبلغ عدد زيارته اليومية من 100 ألف إلى120 ألف زائر يوميا، وعلى الأقل من 03 مليون زائر في الشهر[1]

- **موقع أشريلي Echerily.com** : تأسس بتاريخ 05\07\2002 متخصص في بيع المنتجات الغذائية ومواد التنظيف ومستلزمات التجميل بمختلف الماركات، يملك الموقع أكثر من 400 زبون مسجلين في شبكة التوزيع الخاصة بالموقع، وأكثر من 100 زائر يوميا، 81 % من الزوار من الجزائر العاصمة[2] .
- **موقع نشري في النات Nechrifinet.com** : الذي تأسس في فيفري ،2010 يسوق مجموعة من المنتجات المتنوعة كالكتب، معدات الإعلام الآلي، معدات الطبخ والمنزل، ألعاب الأطفال و الألعاب الرياضية والترفيهية، ومستلزمات التجميل، يعرض أكثر من 500منتج بمختلف الماركات، يتعهد هذا الموقع بالتوصيل إلى نقاطه في مدة تصل من 24ساعة إلى 72 ساعة بالنسبة للمناطق البعيدة [3] .

بالإضافة إلى مواقع أخرى مثل :

- موقع **www .dzsop.dz**
- وموقع دي زاد ديل **www.dzdea.dz**
- موقع كليو ديالي **www.cliodiali.dz** دون أن ننسى خدمات موقع بريد الجزائر عبر الشبكة

[1] http://www.algerie-eco.com

[2] www.leconews.com

[3] https://www.nechrifinet.com

المطلب الثاني: جهود الجزائر لتطبيق التجارة الالكترونية

تعمل مختلف الدول في العالم جاهدة لمواكبة التطورات التكنولوجية وتعظيم الاستفادة من الاستخدامات التكنولوجية للأنترنت، والجزائر تنبهت مؤخرا إلى ضرورة الدخول إلى عالم الاقتصاد المعلوماتي وتوظيف التقنيات الحديثة في المجال التجاري ، لكن اقتصرت المبادرات التي اعتمدتها في مجال تطوير التجارة الالكترونية على إطلاق مبادرات متعلقة أساسا بتطوير الإعلام والاتصال التي من شانها دعم الأعمال الالكترونية، بالإضافة إلى محاولة تهيئة محيط ملائم لهذه التجارة من خلال بعض النصوص القانونية التي تشجع التجارة الالكترونية وتوفر لها الحماية، ويمكن تلخيص هذه المجهودات على المستوى الاستراتيجي والتشريعي، فلقد اقتنعت الجزائر في السنوات الأخيرة بضرورة رسم إستراتيجية الكترونية واضحة المعالم ، ووضع أدوات تشريعية بغية تنظيم وتوفير بيئة مناسبة لدعم وتشجيع الدخول السريع إلى العالم الرقمي والتحفيز لنمو نوع حديث للمعاملات التجارية التي تتم الكترونيا.

إستر اتيجية الجزائر الإلكترونية 2013:

تعمل الجزائر في إطار مساعيها لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، ومجابهة مرحلة ما بعد البترول، على تركيز مقومات الاقتصاد اللامادي وتأسيس مجتمع المعرفة من خلال تطوير إستراتيجية أطلق عليها مسمى **"الجزائر الإلكترونية 2013"**، والتي تركز على تنمية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال نظرا لدوره الفعال في تحريك الاقتصاد الوطني وجعله اقتصادا إلكترونيا[1] .

[1] إيمان العاني ، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 ، ص 83

وستعمل على تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة الربط بالإنترنت، ولقد بدأت الجزائر جهودها الرامية لتجسيد مجتمع معلوماتي منذ مطلع سنة 2000 وتتضمن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 13 محورا رئيسيا، تركز خاصة على ثلاث مواضيع هي الإدارة الإلكترونية، المؤسسة الإلكترونية، المواطن الإلكتروني، و تطوير هذه المحاور الثلاثة يقتضي إطار قانوني وتعاون دولي وكفاءات بشرية، ولقد تم تحديد لكل محور رئيسي مجموعة من الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزعم تحقيقها على مدى فترة 5 سنوات (2009-2013) كما تم ضبط قائمة الإجراءات اللازمة للتنفيذ.

ونذكر من بعض ما جاء في هذه المحاور ما يلي[1]:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة .

-تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات.

- تطوير آليات وحوافز للمواطنين للاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا المعلومات.

- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي المتمحور حول برمجيات الخدمات والتجهيز.

- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع.

- تطوير الكفاءات البشرية ودعم البحث والتطوير والابتكار .

المطلب الثالث: تحديات تطور التجارة الالكترونية في الجزائر

يوجد العديد من القضايا والصعوبات التي تعاني منها الجزائر في مجال تطبيق التجارة الالكترونية والتي تجعل عملية الدخول إلى الأنترنت وانجاز العمليات التجارية عملية صعبة وذات نتائج غير مضمونة، حيث أن بيئة الجزائر الالكترونية تواجه تحديات ومعوقات

[1] سمية ديميش ، **التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 70

متشابكة، تتطلب حلولا عملية شاملة وتعديلات جذرية على مستوى النظم الإدارية والاقتصادية والبنى التحتية وكذلك القاعدة التكنولوجية، ومن أهم هذه التحديات والمعيقات نذكر الآتي[1] :

- **تحديات البنية القانونية**: هذا التحدي متصل بعدم سن القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهل انتشار الأعمال الإلكترونية إذ لا تزال الكثير من القوانين والأنظمة في معظم الدول العربية غير منسجمة مع متطلبات التجارة الالكترونية.

  وتثير مسألة التشريعات القانونية مشكلات وتحديات عديدة منها تدني ثقة الأفراد و الإدارات في المؤسسات العامة والخاصة بالأنشطة الإلكترونية، أو في حقيقة وجود الموقع أو البضاعة أو الخدمة.
- **متطلبات البنى التحتية:** تعاني الجزائر من تردي نسبي للبنية التحتية للشبكة الهاتفية الثابتة، وتفتقر إلى شبكات واسعة من هذه الخطوط الهاتفية، كما تعرف العديد من مناطق الجزائر بانخفاض نسبة الكثافة السكانية وغلبة الأراضي الصحراوية على مساحة الكلية للجزائر، مما أثر سلبا على تحفيز متعاملي الهواتف للاستثمار في البنية التحتية للشبكة الخدمية الثابتة، واقتصرت هذه الشبكة على المدن الكبرى فقط.

إن ما يزيد من عزوف الجزائريين على استخدام تقنية الإنترنيت والاستفادة من تطبيقاتها التجارية هو سوء خدمة الاتصال بالإنترنت، بالإضافة إلى عدم وجود خدمة للإنترنت عالية السرعة في معظم المناطق الجزائرية التجارية والسكنية، فتطور البطيء الانترنت في الجزائر يعود إلى ضعف الشبكة الداخلية للهاتف الثابت لاتصالات الجزائر التي تضيع وقت المستعملين إضافة إلى الأسعار المرتفعة للأنترنت وغير المتاحة بالنسبة للمواطن الجزائري.

[1] سمية ديميش ، مرجع سابق ، ص 80- 83

- **تحديات ذات طابع سياسي** : تشكل العراقيل السياسية من أهم العوامل التي أدت إلى التأخر في مجال التطور الالكتروني فالعديد من الأنظمة اتخذت موقفا متحفظاً من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إما لأسباب أخلاقية أو لأسباب سياسية بحتة .
- **التحديات الاجتماعية النفسية**: هي عديدة نذكر منها عامل اللغة أو هامشية السياق اللغوي المحلي الذي يؤدي إلى حالة عجز عربي عن التلاءم مع مستحدثات المعلوماتية والتجارة الإلكترونية.

فعلى الرغم من أن أكثر من 300 مليون عربي يتحدث اللغة العربية إلا أن مواقع الشبكة الدولية باللغة العربية لا يتجاوز 3% سنة 2003 أما الأسباب النفسية فتتمثل في عدم الثقة في التسديد عبر الوسائل الالكترونية والخوف من فقدان مراكز القوة والسيطرة في المنظمات ومقاومة التغيير.

- **ضعف الثقافة التقنية والوعي الالكتروني** :إن تدني مستويات الثقافة الرقمية يؤثر سلبا على تطور وانتشار التجارة الإلكترونية، وان فئة واسعة من الجزائريين تعاني من ضعف مستوى الوعي بالاستخدام الصحيح لتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وهذا الضعف يفسر في جانب منه بانتشار ظاهرة " الأمية المعلوماتية " والتي يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل بأجهزة الحاسب الآلي والبرمجيات ، فعدم التعامل مع جهاز الحاسوب يؤثر في الإقبال على خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويحرم الكثير من ممارسة التجارة الالكترونية.

وما يؤكد غياب الوعي الإلكتروني بأهمية ومكانة التجارة الإلكترونية، هو عدم دراية العديد من المواطنين بالفوائد التي يمكن الحصول عليها من إدماج الإنترنت في النشاطات التجارية، فتوظيف الإنترنيت في الجزائر يعتبر توظيفا ترفيهيا لا توظيفا تجاريا .

المطلب الرابع: سبل وحلول تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر

لقيام التجارة الالكترونية في الجزائر ومجابهة معوقاتها يجب البدء بإقامة بنية تحتية، وا ٍتباع إستراتيجية شاملة وهادفة للوصول إلى الهدف المرجو، ومن بين الحلول المقترحة لتبني تفعيل التجارة الالكترونية وتعظيم عائدات المؤسسات الاقتصادية نذكر ما يلي[1]:

- توفير بنية معلوماتية متينة من خلال تبني نظم وشبكات حديثة في قطاع الاتصالات لاسلكية والسلكية كنظام فعال قادر على توفير اتصالات في غاية السرعة والكفاءة، وكذا اعمل على نشر الانترنت وتقوية سعة النفاذ بحيث تصل اغلب للشرائح في المجتمع وبأسعار تنافسية والتعجيل بالإصلاحات والمشاريع الطموحة في مجال توطين تكنولوجيا الإعلام والاتصال .
- إصدار تشريعات وقواعد قانونية ملائمة لهذه التجارة لتوفير الحماية والثقة لجميع المتعاملين .

- تحرير التجارة الالكترونية من العوائق القانونية التي تعترض انتشارها مع مراعاة التنسيق الإقليمي والدولي.

- سن قوانين وقواعد صارمة جراء عمليات النصب والاحتيال وعدم الالتزام بالقوانين والشروط لازمة .

- تفعيل الشراكة مع المستثمرين الأجانب خاصة الدول الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية من أجل تبادل الخبرات وتكوين الإطارات في مجال تصميم البرمجيات والنظم وحماية امن المواقع .

- تنمية وتشجيع المؤسسات للتحول إلى التجارة الالكترونية .

- تطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال رفع معدل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وتطوير نظام الدفع الالكتروني وتخفيض التكاليف .

[1] سمية ديميش ، مرجع سابق ، ص 85

- تأهيل وتدريب الكفاءات البشرية الوطنية لاستخدام التقنيات التجارة الالكترونية.

- ضرورة تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التكوين المستمر للموظفين في البنك، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل .

- نشر الوعي الثقافي والتكنولوجي بين أفراد المجتمع من أجل الغموض حول التجارة الالكترونية وتشجيع الشباب الطموح للخوض في هذا المجال من خلال برامج الدعم والتشغيل في هذا المجال وتكثيف الحمالات التحسيسية.

خلاصة الفصل الأول

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذا الفصل و الذي خصص للتجارة الإلكترونية، يمكن القول أن هناك تنامي في الاهتمام بالتجارة الإلكترونية و بروزها كأحد أهم التحديات في تاريخ البشرية و اعتبارها أداة مهمة في تغيير أنماط الحياة الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو الأمم، حيث تعد وسيلة بسيطة و متميزة للوصول للأسواق العالمية ، و تعتبر التجارة الالكترونية من أهم مكونات الأعمال الإلكترونية، وهي عبارة عن شكل من أشكال التعامل التجاري، وما يميزها عن التعامل التقليدي هو تفاعل الأطراف المعنية بالعملية إلكترونيا سواء بصفة كاملة أو جزئية، ومن أبرز مزاياها تناغم التجارة مع متطلبات عصر المعلومات ودخولها العالم الرقمي، حيث يحقق هذا النوع من التجارة عائدات كبيرة مقارنة مع التجارة التقليدية.

رغم كل الجهود المبذولة للتفاعل مع التغيرات التكنولوجية ، وتوفير متطلبات قيام التجارة الإلكترونية ، إلا انه حسب المعطيات لاحظنا أن هناك تأخر في البنية التحتية للاتصالات لاسيما الانترنت ،مما حال دون توسع التجارة الإلكترونية الجزائرية ، بالإضافة إلى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض نمو هذه التجارة ،منها ما هو قانوني ، تجاري ، ثقافي واجتماعي .

وبهدف تفعيل هذه التجارة ، لابد أن تدرك الجزائر أن مسار التحول إلى التجارة الإلكترونية ، يتطلب مجموعة من التغييرات ، و إعداد الترتيبات والتخطيط والتفكير الدقيق ، من اجل تحقيق الانطلاق الفعلي للمعاملات التجارية الإلكترونية .

الفصل الثاني

اثر التجارة الإلكترونية على أساليب التدقيق

تمهيد:

تأخذ مهنة التدقيق الخارجي حيزا كبيرا من الاهتمام نظرا لما لها من ادوار على عدة مستويات فعلى الرغم من أنها كان ينظر لها من وقت قريب على أنها مهنة تكتسب بالممارسة و المران فقط ولكن كنتيجة لتوسع النشاط للاقتصادي وكبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها

ونتيجة للتغيرات للتي أحدثتها التجارة الالكترونية في عالم الأعمال تأثر التدقيق بهذه الأخيرة حيث ظهر التدقيق الالكتروني كطريقةحديثة و سهلة بمفاهيم ومعايير و أساليب تقوم على أسس تختلف عن الأسس المتعارف عليها في التدقيق اليدوي ، ولجأت العديد من المؤسسات اعتماده في فحص و تقييم السجلات و القوائم المالية

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى :

- ✓ المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي
- ✓ المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الالكتروني
- ✓ المبحث الثالث: اثر التجارة الالكترونية على التدقيق الخارجي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

لقد تغيرت النظرة إلى التدقيق نتيجة لزيادة الحاجة إليه، فالتدقيق يعتبر شكل من أشكال الرقابة ، وقد تطور مع تطور الحياة الإنسانية وخاصة الاقتصادية، ولقد نال التدقيق اهتماما واسعا في الأوساط المالية والاقتصادية والقانونية وحتى الاجتماعية، فمهنة التدقيق موجودة في كل مؤسسة مهما اختلف نوعها، وهذا لما لها من دور في صيانة وحماية أموال المؤسسة ومساعدتها في اتخاذ القرارات المختلفة.

و التدقيق لا يخدم المؤسسة ومختلف مصالحها الداخلية فقط بل يخدم مختلف الجهات الخارجية المتعاملة مع المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي

لقد تم تعريف التدقيق من طرف مختلف الهيئات المهنية من بينها نجد:

معهد المحاسبة الأمريكي عرف التدقيق بأنه "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بالنتائج"[1]

أما منظمة العمل الفرنسي عرفت التدقيق على أنه " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف معني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[2].

كما تم تعريفه بأنه: "اختبار مدى صدق وشرعية القوائم المالية للمؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال التأكد من صحة كل التسجيلات المتعلقة بمختلف عملياتها و أنشطتها".

---

[1] عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية والمحاسبية التقدمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، الطبعة 3 ، 2004 ، ص2

[2] مسعود صديقي، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية**، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر ،2000 ،ص 11.

وعرف التدقيق الخارجي أيضا على أنه: " فحص مجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء، بهدف تحقيق سلامة القوائم المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية، تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية، لمعاينتها في الحكم على مدى جودة نوعية هذه المعلومات، وتجديد مدى الاعتماد على تلك القوائم"[1].

فالتدقيق الخارجي يعرف بأنه" فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية و التحقق من أرصدة البنود في هذه القوائم و الحصول على الأدلة الكافية و الملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية"[2].

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن عملية التدقيق الخارجي حتى تصل إلى هدفها يجب أن تمر بثلاث مراحل هي:[3]

- الفحص: يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها وتسجيلها وتبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة.

- التحقق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية، حيث يعمل المدقق على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة وعلى تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة ، فضلا عن التأكد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر على عناصر الدخل أو الذمة.

---

[1] عبد الفتاح الصحن واخرون، **أسس المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،ص17.

[2] يوسف جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، دار الصفاء، عمان الأردن ،2007،ص27

[3] مسعود صديقي ومحمد براق، مداخلة بعنوان انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي المؤتمر العلمي لدولي حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية . جامعة ورقلة . الجزائر مارس 2005ص27

ويمكن القول أن عمليتي الفحص و التحقق وجهين لعملة واحدة، ويقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات قياس المعاملات المالية قد أعطت صورة عادلة لأعمال المؤسسة و مركزها المالي.

- التقرير :هو ختام عملية التدقيق يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقق وا ٍثباتها في تقرير ويقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة و خارجها.

بعد سرد هذه التعاريف يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق الخارجي:

التدقيق الخارجي : هو فحص انتقائي مخطط ، يقوم به شخص محترف ومستقل للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي ، يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في التقرير.

وبالتالي يمكن استنتاج ما يلي :

- عملية التدقيق منظمة وبالتالي فهي قائمة على مخطط مسبق .

- يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة وقرائن إثبات يبين المدقق رأيه من خلالها حول عدالة ونزاهة القوائم المالية من عدمه .

- أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه لأدلة أي أن تتم بصفة موضوعية بعيدة عن كل تحيز.

- إيصال المدقق لتقرير يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية لصالح الأطراف الطالبة له.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الخارجي

ينقسم التدقيق الخارجي في الجزائر إلى ثلاثة أقسام هي:[1]

. التدقيق القانوني: أي الذي يفرضه القانون ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية، والذي يقوم به محافظ الحسابات.

. التدقيق التعاقدي أو الاختياري: تعتبر المراجعة التعاقدية ذات طابع اختياري ن بحيث لا يلزم أي قنون المؤسسات باللجوء إليها ، وإنما تلجأ المؤسسات إلى التعاقد مع المراجع الخارجي المستقل من اجل مراجعة مؤسستهم بهدف الاطمئنان على سالمة العمليات المالية و التسييرية ، و هذا ما يسمح بإضافة المزيد من الشفافية و نزاهة في تسيير المؤسسات، ويمكن من خلال المراجعة التعاقدية الاتفاق على مراجع خارجي على نطاق مجال تدخله، بحيث يمكن أن تكون هذه المراجعة شاملة أو جزئية، و يقوم بالمراجعة التعاقدية محترف خارجي بطلب من أجد الأطر اف (الداخلية أو الخارجية) المتعاملة مع المؤسسة، التي يمكن تجديدها سنويا[2].

. الخبرة القضائية: هي عبارة عن تدقيق خاص يقوم بها مدقق خارجي محترف بناء على طلب من المحكمة.

والجدول التالي يوضح الفروق بين هذه الأنواع الثلاثة:

---

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، ص17

[2] يرقي كريم، **تطور المراجعة الخارجية في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة للمهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة البليدة 2، 2017 ص36

الجدول رقم (01) : الفرق بين أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	تدقيق قانوني	تدقيق تعاقدي	خبرة قضائية
1. طبيعة المهمة	مؤسسة ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
2. التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
3. الهدف	المصادقة على مشروعية وصدق الحسابات، وتدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقات على شرعية وصدق الحسابات	إعلام الإدارة و إرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
4. التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
5. الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
6. مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا، يمكنه تقديم إرشادات التسيير	ينبغي احترامه
7. إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية وغير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	القاضي المكلف بالقضية
8. شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى المجلس القضائي

	الحسابات		
9. الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو النتائج، حسب نوعية المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
10. المسؤولية	مدنية، جنائية تأديبية	مدنية ، جنائية تأديبية	مدنية، جنائية تأديبية
11. الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد في العقد
12. طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات والمراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات،	طريقة تتماشى مع حاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2007 ص17

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الخارجي وأهميته

إن التدقيق رافق نشوء الحضارة الإنسانية وتطور بتطورها، وكذلك بالنسبة لأهدافه وأهميته، وفيما يلي سنتعرف على أهداف وأهمية التدقيق الخارجي:

الفرع الأول: أهداف التدقيق الخارجي:

لقد تطورت أهداف التدقيق الخارجي عبر الزمن حيث كان الهدف منه في بداية الأمر يقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والخطأ و التزوير الموجود في السجلات المحاسبية

ولكن مع تطور العلوم والتي من بينها تطور العلوم المحاسبية وعلوم التدقيق تطورت أهداف التدقيق الخارجي وسيتم تناولها كما يلي:[1]

أولا: الأهداف التقليدية للتدقيق الخارجي

وهي نوعان رئيسيان هما:

أ- الأهداف الرئيسية وتشمل:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر، والتأكد من مدى إمكانية الاعتماد عليها .

- إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.

ب- الأهداف الفرعية وتشمل:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المالية من أخطاء وغش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع إجراءات وضوابط تحول دون ذلك.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة السلطات الحكومية بما فيها فيها السلطة المالية وتقديم المعلومات و التقارير المناسبة .

ثانيا: الأهداف الحديثة للتدقيق الخارجي

وتشمل النواحي التالية:

[1] أقاسم عمر، **التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر**، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر والتوزيع والترجمة 2016ص08.

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها و التعرف على ما حققته من أهداف، ومن ثم تجديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها .
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة .
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية من خلال منع الإسراف و التبذير في جميع نواحي الأنشطة
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع . [1]

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الخارجي:

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، ولهذه الوسيلة أهمية كبيرة هذا بالنظر إلى الخدمة التي تقدمها لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها، تتمثل هذه الجهات في:[2]

أولا- إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية، فالقرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط والسياسات بشكل محكم ودقيق، وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة محايدة ومستقلة.

[1] زينب براهيمي، **أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية** ،دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية ، المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019ص18 .

[2] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009 ص 12-13.

ثانيا- الملاك والمستخدمين: تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجه مدخراتهم واستثماراتهم للوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن،ولضمان حماية مدخرات المستثمرين فيتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة.

أ . أهمية التدقيق للدائنين والموردين: الدائنين والموردين يعتمدون على تقرير المدقق الذي يتضمن مدى سلامة وصحة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وذلك قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت نسبة الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.

ب . أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تلعب البنوك ومؤسسات الإقراض دورا كبيرا في التمويل القصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على تقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي (القروض)، وتعتمد كأساس للتوسع أو التقليص فيه على درجة تقييم الخطر.

ثالثا- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية سليمة.

بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات أو تقديم إعانات مالية لبعض المؤسسات.

رابعا- رجال الاقتصاد: ازداد اهتمام رجال الاقتصاد بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية التي يعتمدون عليها.

خامسا- نقابات العمال: تعتمد نقابات العمال على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور وتحقيق مزايا للعمال.

سادسا- أهمية التدقيق في تخصيص الموارد: يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها، فالموارد النادرة تجذبها المؤسسات القادرة على استخدامها بأفضل كفاية، والتي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة، إذ أن البيانات والتقارير المحاسبية غير الدقيقة والتي لم تخضع للتدقيق تخفي في طياتها إسرافا وسوء الكفاية، التي تحول دون تخصيص الموارد النادرة بطريقة رشيدة.

سابعا- أهمية التدقيق بالنسبة للاقتصاد القومي: يخدم التدقيق الاقتصاد القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماتها وأهميتها للفئات السابقة الذكر، فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة، وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخرات والموارد المتاحة. ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وخير عون الدولة

في سبيل تحقيق أهدافها القومية وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستو ى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

المدقق يعتبر خير عون للدولة لمتابعة تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحراف و معالجته وتقويمه بالسرعة الممكنة لتحقيق الخطط المرسومة، والوصول إلى أقصى مستوى للكفاية الإنتاجية، من استخدام إمكانياتها المتاحة المادية، الطبيعية، الاقتصادية، المالية والبشرية لتحقيق أهداف الخطة العامة الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومي وتنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

المطلب الرابع: معايير التدقيق الخارجي

من المقومات الأساسية لآية مهنة متطورة وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، يعملون في ضوئها ويسيرون في طريقها عبر كافة مراحل العمل.

ولمهنة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم، هذه المعايير التي تعتبر المرشد للقضاء وللمحاكم وللممارسين للمهنة وللدارسين أو المدرسين للتدقيق، وقد تم وضع المعايير المتعارف عليها للتدقيق من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1945 في كتيب تحت عنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها". حيث قسمت هذه المعايير إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

الفرع الأول:المعايير العامة (الشخصية) للتدقيق الخارجي

توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة المعايير العمل الميداني ومعايير التدقيق، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات، وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاث معايير هي:[1]

- **أولا: التدريب الفني والكفاءة(التأهيل العلمي والعملي)**

يجب أن يكون لدى المدققين درجات مرتفعة من الفهم لكل من أمور المحاسبة والتدقيق، حيث يضع المعيار الأول من المعايير العامة المسؤولية على المدققين في استيفاء متطلبات التدريب والكفاءة من خلال التعليم والخبرة في مجال التدقيق. يتضمن التدريب الفني والكفاءة ليس فقط التعليم الرسمي وا ٍنما أيضا خبرة المدقق بالمهنة، فإذا كان يتعين على المدققين أن يكون لديهم تعليم ر سمي في المحاسبة

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص109 . 112.

والتدقيق، فإن هم أيضا يجب أن يحصلوا على معرفة وكفاءة مهنية في المجال الميداني.

بالإضافة إلى ذلك يجب على المدقق أن يكون على علم بأية تطورات جديدة في المحاسبة والتدقيق وأنشطة وأعمال المؤسسة ، كما يجب عليهم الإحاطة بكل المتغيرات والتطورات في المجالات الإدارية والاقتصادية والقانونية على مستوى الدولة من ناحية وعلى مستوى العالم من ناحية أخرى ، كما يجب على المدققين أيضا الإلمام الكافي بأية تطورات في مجالات التكنولوجيا والحاسبات الآلية والمعلومات، لأن ذلك يعمل على زيادة الكفاءة المهنية.

- **ثانيا : الاستقلال (الحياد)**

يتطلب المعيار الثاني من المعايير العامة أن يتوافر للمدقق الاستقلال والحياد في الاتجاه الذهني أثناء أداء عملية التدقيق، يعتمد ذلك الاستقلال على عاملين هما:

أ . الطبيعة الأساسية للمدقق.

ب . إدراك الجمهور لما إذا كان المدقق مستقلا أم لا.

فاستقلال المدقق يعني أن يقوم بأداء عمله بموضوعية ونزاهة وأن لا يكون متحيزا وذلك لإشباع رغباته ومصالحه، فاستقلال المدقق يجب أن يكون في الحقيقة والمظهر. يتمثل الاستقلال في الحقيقة في الأمانة الفكرية والعقلية، أما الاستقلال في المظهر فيتمثل في أن يبدو للآخرين مستقلا، ومن ثم فيجب أن يتحرر من أية التزامات أو مصالح مع المؤسسة محل التدقيق أو إدارتها أو ملاكها.

- **ثالثا: العناية المهنية الواجبة**

تطلب هذا المعيار من المدقق بذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بعملية التدقيق، ويرتبط ذلك المفهوم في أية مهنة بمفهوم الممارس الحريص والذي يمثل المقياس الذي في ضوئه يتم تقييم ممارسة أي مهنة.

فالممارس الحريص هو ذلك الذي يتوقع أن يمارس عناية مهنية واجبة ويقوم بتحديد حدود الإهمال، ويفترض أن يكون لديه معرفة بكيفية ممارسة عملية التدقيق، ولذلك يكون لديه درجة من التدريب والخبرة والمهارة المطلوبة ، ويجب على المدقق ممارسة العناية المهنية الواجبة من مراحل تخطيط عملية التدقيق إلى أداء إجراءات التدقيق خلال مرحلة العمل الميداني إلى إصدار تقرير التدقيق، وتتطلب العناية المهنية من المدقق ممارسة الشك المهني، هذا الأخير الذي يعرف بأنه عبارة عن اتجاه يتضمن ذهن وعقل استجوابي شكاك، وتقييم اقتصادي لأدلة إثبات التدقيق.

كما أن ممارسة المدقق للعناية المهنية الواجبة يسمح له بالحصول على تأكيد معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من أي تحريف جوهري.

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني للتدقيق الخارجي

وهي المعايير الخاصة بتخطيط أعمال التدقيق، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وبتجميع أدلة الإثبات والأنشطة الأخرى اللازمة لتنفيذ التدقيق عمليا،[1] وتشمل هذه المجموعة ثلاثة معايير أساسية هي:[2]

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، زمزم ناشرون وموزعون،الأردن،ط1،2011،ص156.

[2] مصطفى عيسى خضير، **المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات**، مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية، الطبعة ،2 ،1996 ص52-46.

- **أولا: التخطيط والإشراف**

يعني ذلك أن المدقق يقوم بتنفيذ أعمال التدقيق وفقا لخطة ملائمة وأن يحسن الإشراف على مساعديه الذين يختارهم بنفسه بناء على خبراتهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم المطلوبة، ويتابع مدى تقدمهم في الأعمال الموكلة إليهم، فالتخطيط الجيد لعملية التدقيق يحتاج إلى دراسة مسبقة لبيئة العميل خصوصا نظام الرقابة الداخلي له، للوصول إلى رسم خطة مبدئية غير مفصلة ملائمة تتوافق مع بيئة العميل بحيث تكن خطة مرنة تتماشى مع مراحل وا ٍجراءات التدقيق ويمكن إضافة تخطيط تفاصيل العمل في حينه في ضوء الإطار العام للمهمة، فنجاح عمل المدقق من نجاح الخطة التي يرسمها والأداء الجيد الذي يقوم به.[1]

من جهة أخرى فإن المدقق مسؤول على تقسيم العمل على المساعدين والإشراف عليهم، وكيفية توجيه إمكاناتهم لبلوغ الأهداف المرجوة من الفحص ومن مهنة التدقيق ككل، وتقييم أدائهم من خلال ما تم تحقيقه من أهداف مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تعقد وصعوبة المهمة والمؤهلات التي يتمتع بها المساعدين، رغم أن مسؤولية تقسيم وتعريف المسؤولين بمهامهم والأهداف المبتغاة منها تقع على المدقق بحد ذاته، فيجب عليه أن يضع أسس لحل الخلافات في وجهات النظر بينه وبينهم إن وجدت، وأن يرسم طريقة الإجابة عن أية استفسار أو تساؤل قد يظهر أثناء عملية الفحص.[2]

- **ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يجب على المدقق أن يقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية المستخدم كأساس للاعتماد عليه، ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها إجراءات التدقيق. ولهذا المعيار غرضان هما:

---

[1] محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص.40،41.

[2] عوض لبيب، شحاتة السيد شحاتة، **أصول المراجعة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2013 ،+ص، 45،46.

أ . الغرض الأول: هو تحديد مدى الاعتماد على النظام نفسه، فالمدقق لا يستطيع إعادة إنشاء السجلات المحاسبية لجميع العمليات التي تمت خلال الفترة محل الفحص. فلا بد من وجود نظام محاسبي مرتبط بنظام الرقابة الداخلية يكفل تسجيل جميع العمليات بطريقة سليمة وا ٍنتاج قوائم مالية تعكس هذه الأحداث بحيث يمكن للمدقق الاعتماد عليه.

ب . الغرض الثاني: من دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه هو تحديد مدى كفاية اختبارات التدقيق التي سيقوم بها المدقق لكي يمكنه من الاقتناع بعدالة القوائم المالية، وتتأثر خطة عمل المدقق بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق.

3 . أدلة الإثبات الكافية والصالحة: ويقصد بهذا المعيار أن يقوم المدقق بتجميع الأدلة الكافية والملائمة التي يمكن أن يستند إليها في إبداء رأيه في القوائم المالية، وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات حتى يتوفر لديه أساسا معقول لرأيه في القوائم المالية موضوع الفحص، فعمل المدقق يستوجب منه جمع وتقييم العديد من أنواع الأدلة واختيار الأنسب و الأصلح لدعم رأيه النهائي؛[1] فالأمر ير جع له في اختيار الأدلة المناسبة والكافية لتوثيق رأيه

وأدلة الإثبات حسب المعيار التدقيق رقم 37 تتمثل في أية معلومات متاحة أمام المدقق وترتبط بالمؤسسة الخاضعة للتدقيق يمكن أن يتحصل عليها من خلال عمليات الاستفسار والملاحظة وغيرها من العمليات[2].

الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير للتدقيق الخارجي

وهي المعايير التي تلزم مراقب الحسابات بإعداد وعرض تقرير برأيه في على القوائم المالية ككل وتشمل هذه المجموعة أربعة معايير هي[3]:

[1] صديقي مسعود، محمد التهامي طواهر، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، مطبعة مزوار،الطبعة 1 ، الجزائر ،2010ص45.

[2] وجدي حامد حجازي، **معايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2010، ص49 .

[3] وليم توماس، أمرسون هنكي، ترجمة أحمد حجاج، كمال الدين سعيد، مرجع سابق ، ص ص53-56

- **أولا :إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها**

يتطلب هذا المعيار ضرورة أن يبين تقرير المدقق ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما يعني ضمنيا أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل معيارا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، وذلك إذا ما كانت القوائم المالية تصور المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، و يقصد بالمبادئ المحاسبية هنا ليس فقط القوانين والنصوص الواجب إتباعها، وا ٍنما أيضا طرق تطبيق تلك المبادئ، ويحتم هذا أيضا على المدقق الإلمام التام ليس فقط بالمبادئ المتبعة فيالمؤسسة تحت التدقيق وا ٍنما معرفة المبادئ البديلة أيضا.

- **ثانيا: ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها**

يتطلب هذا المعيار ضرورة تبيان تقرير المدقق ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق، وتهدف الإشارة إلى ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية إلى:

- التأكد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية.

- لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير المدقق.

- **ثالثا: الإفصاح المناسب**

يتطلب هذا المعيار ضرورة إفصاح المدقق في تقريره عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق و عدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات حذفت من صلب القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، أي أن الإفصاح المناسب للقوائم المالية مفترض ما لم يشر التقرير إلى خلاف ذلك. و من ثم عندما يكون تقرير المدقق غير متحفظ فهذا

معناه أن المدقق قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة القوائم المالية.

- **رابعا: إبداء الرأي**

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير تعقيدا، حيث يتطلب من المدقق أن يعبر عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة بما فيها الإيضاحات المتممة لها، أو يمتنع عن إبداء رأيه على تلك القوائم المالية، و يتضمن هذا المعيار ثلاثة عبارات هامة هي:[1]

أ - يجب أن يتضمن رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة، وأن المدقق قد يمتنع كلية عن إبداء الرأي، ويقصد بالقوائم المالية كوحدة واحدة مجموعة القوائم للفترة الحالية، شأنها شأن مجموعة القوائم المالية لفترة أو أكثر سابقة والتي تقدم لغرض المقارنة،

ب - في حالة امتناع المدقق عن إبداء رأيه يجب أن يوضح أسباب ذلك الامتناع،

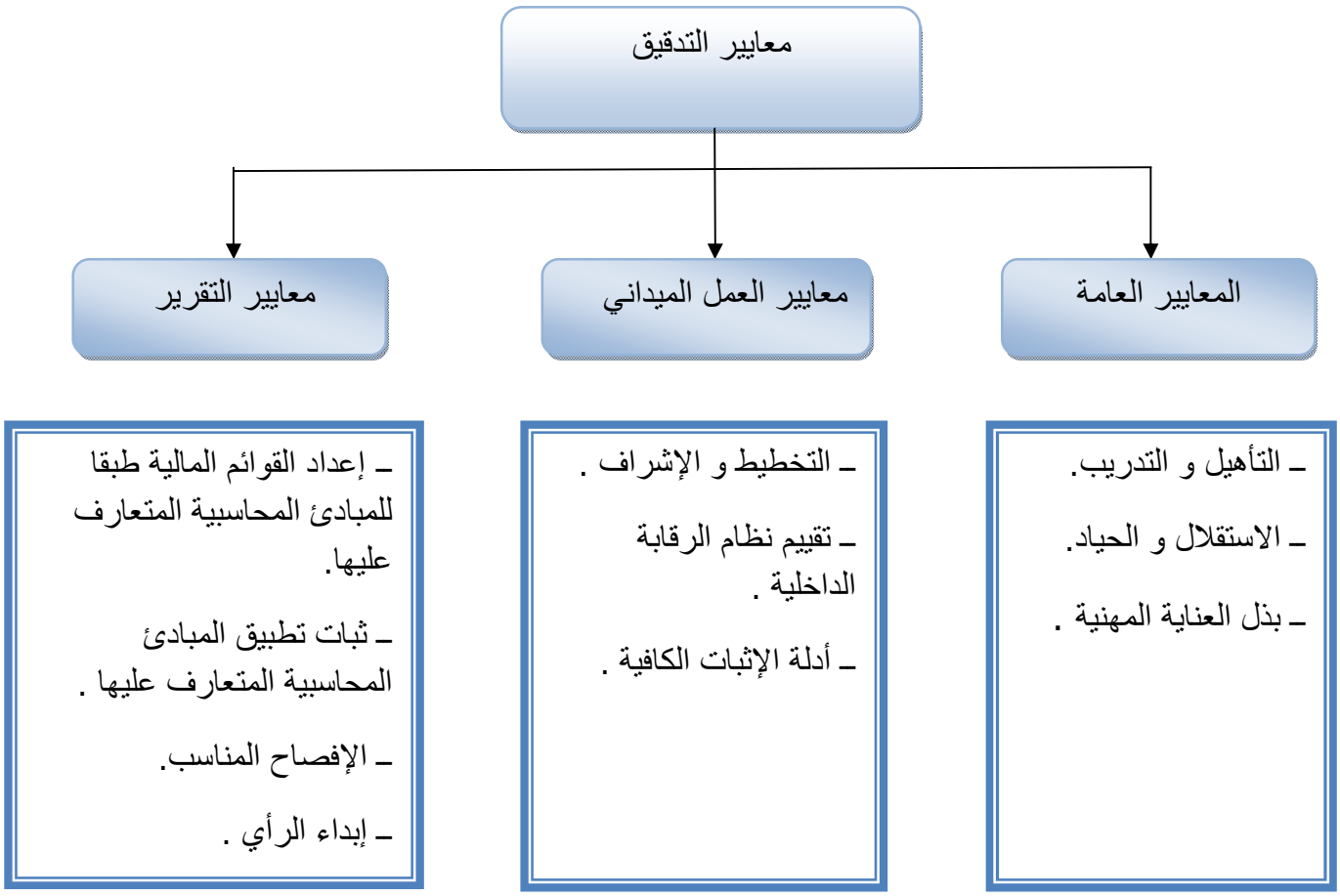
ج - في كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يتضمن خصائص عملية التدقيق ودرجة المسؤولية التي يتحملها. ويشير لفظ يرتبط أو يقترن إلى الحالة التي عندها يوافق المدقق على استخدام اسمه بالتقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتضمن القوائم المالية، أو عندما يعد المدقق القوائم المالية للمؤسسة أو يساعد في إعدادها سواء ألحق اسمه بها أو لم يلحق.

وتتطلب معايير التدقيق أن يفصح المدقق بشكل واضح عن العمل أو المهمة التي قام بها، و مسؤوليته عند قيامه بأداء عمله.

و قد لخصنا معايير التدقيق الخارجي السابق ذكرها في الشكل التالي:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص120. 121.

الشكل رقم (01): معايير التدقيق الخارجي



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الالكتروني

تعد أنظمة التدقيق الإلكتروني في إطار تقنية المعلومات ضرورة جد ملحة في ظل التطور الكبير للتقنيات والبرمجيات الحديثة والتي أدت بدورها إلى اختلاف أساليب التدقيق في تقييم المخاطر واستخدامأدوات وا ٍجراءات البرامج المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات من خلال استكمال عملية التدقيق الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص التدقيق الالكتروني

يسعى التدقيق الإلكتروني إلى إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة، حيث يعد من أهم الوسائل التي تعتمدها الإدارة لغرض التحقق من مدى صدق وعدالة قوائمها المالية.

1-مفهوم التدقيق الالكتروني:

اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية الدولية بتوفير الأسس والإرشادات الأساسية لعملية التدقيق في ظل الإتحاد الدولي للمحاسبين والذي أصدر مجموعة من معايير وبيانات تكنولوجيا المعلومات ، بعضها متعلق مباشرة بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات كالبيان التدقيقي الدولي رقم **1009** والمعيار الدولي للتدقيق رقم **401** والبعض الأخر غير مباشرة ويتضمن الإشارة إلى موضوع تدقيق تكنولوجيا المعلومات كالبيان التدقيقي الدولي رقم **1002** ورقم **1008** والمعيار الدولي للتدقيق **402**[1]

نظرا لكون عملية التدقيق الإلكتروني حديثة النشأة، هناك قصور نوعا ما في تعدد التعاريف الخاصة بهذا النوع ويعرف على النحو التالي:

[1] Glover ,s and Romney , M. " Software -20 hat trends " , The Internal Auditor , vole, 54, August 1997 , pp 28-34

يقصد بالتدقيق الإلكتروني "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق"[1].

ويعرف أيضا على أنه "عملية جمع وتقييم أدلة لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في حماية أصول المنشاة ويؤيد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة "[2].

كما عرف خوزي بلنس Plans Jose في كتابه تطبيق المراجعة الحاسوبية المراجعة (التدقيق) في بيئة التشغيل الإلكتروني بأنها: " اختبار منهجي للنتائج أو الهيكلة الحاسوبية يقوم بها شخص مستقل ومؤهل بهدف إبداء رأيه على التطبيق مع المعايير المتعارف عليها عموما" [3].

2- خصائص التدقيق الالكتروني

للتدقيق الإلكتروني خصائص تميزه عن التدقيق اليدوي بالإضافة إلى هذا فإن التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات يلعب دورا رئيسيا يجعل المنظمات والهيئات تحقق ميزتها التنافسية في مهمة التدقيق[4]

- الكفاءة والفعالية: أي أن عملية التدقيق الإلكتروني تقدم خدمات مرضية وتلبي حاجات المستفيدين وهذا يترتب على استخدام برامج التدقيق الإلكتروني ونظم الخبرة، كما أن كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها تعرف من حيث قدرتها على تحقيق أهداف

[1] نبيل إبراهيم إسماعيل سمور، **دور التدقيق الالكتروني في تحسين خدمة التدقيق** (دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، ،2014 ص.2

[2] محمد نور حسين الصمادي، **التدقيق الالكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن**، (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء الاردن، 2014/2015، ص1

[3] بربري محمد أمين، بن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحوكمة الالكترونية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد،1 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص41

[4] ربري محمد أمين، بن بوعلي خديجة، مرجع سبق ذكره ،ص 42

التدقيق وا ٍنجاز مهماتها والقيام بمسؤوليتها بمصداقية وثقة ودقة وبأقل وقت وجهد وتكلفة، وبما أن ينسجم مع القوانين المالية المعتمدة والمعايير الدولية كما أشار البيان الدولي رقم 1009 إلى استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات تعمل على تحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق .

- الضمان و الموثوقية: أي أن التدقيق في بيئة تقنية المعلومات تقوم بتوفير ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوق بها ، وتعمل بطريقة كفء وفعالة حيث تزداد الثقة في تقرير المدقق الذي يوفر معلومات مهمة للمراقب عن المشاكل التي يجب أن ينصب تركيزه عليها .
- الصحة والدقة: أي أن استعمال التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات صحيحة، تتميز بالدقة والمصداقية من أجل صنع واتخاذ قرارات سليمة وفعالة.
- الجودة: أي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مهام وأعمال التدقيق يقدم فوائد لمكاتب التدقيق تتعلق بإنهاء الأعمال المقررة بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة ممكنة، مما سينعكس ذلك على تحسين جودة عمليات وخدمات التدقيق حيث أنه من بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق هما الوقت والجهد المبذول.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التدقيق الالكتروني

1-أهمية التدقيق الالكتروني

لا يمكن للمدقق أداء مهمته في تدقيق العمليات المعالجة باستخدام تكنولوجيا المعلومات دون اعتماده في التدقيق أيضا عليها وذلك الأسباب التالية:[1]

- التطور المستمر في مهام إجراءات تدقيق الخارجي نتيجة تشغيل الكتروني للبيانات.

[1] زينب جبار يوسف، خولة شهاب نجم، **مخاطر التدقيق الالكتروني وأثرها على جودة عملية التدقيق**، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 26 العدد7 ، البصرة ،2018، ص122

- توفير الوقت اللازم لأداء عمليه التدقيق لما يترتب عن التدقيق الخارجي من أثار على اتخاذ القرارات حيث انه يتواجد اليوم البرامج الجاهزة للتدقيق.

بما أن عملية التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات تتطلب بان يكون لدى المدقق معرفة و دراية بطبيعة النظام المحوسب ولذلك من الأفضل مشاركة المدقق في تصميم جوانب نظام الرقابة الخارجية المحسوب لان مشاركته سوف تساهم في تحقيق النقاط التالية:

- ضمان اكتشاف الأخطاء وتقليل احتمال التحايل والتلاعب بالحاسب الآلي نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية أفضل.
- تمكن المدقق من وضع أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن و التي تزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء والغش.
- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم التوافر مسار التدقيق.
- تزويد المدقق بنسخ كل البرنامج المتعلقة بالتطبيقات الحاسوبية الهامة والتعديلات فيها.

وبالتالي استخدام الحاسوب في مجالات التدقيق المختلفة يساعد في تقليل الوقت المبذول في عملية التدقيق و تخفيض التكلفة اللازمة لاجراءها وتتبع أهمية استخدامه في مجالات التدقيق في انه يساعد على تحقيق الأمور التالية[1]:

- تحسين عملية اتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي.
- تحسين جودة عملية تدقيق بشكل عام.
- إمكانية استخدام أساليب حديثة ومعقدة في التدقيق الخارجي بدرجه أكثر سهولة.
- تسهيل متابعة أعمال المدقق الداخلي من قبل المدقق الخارجي.

[1] كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، رسالة دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص9

- تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية.
- التحقق من صحة الإجراءات الحساسة بسرعة وبدقة عالية وبتكلفة اقل عن التدقيق اليدوي.
- زيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء إزاء عملية التدقيق.
- تبويب البيانات واختيار العينات مباشرة من السجلات.
- القدرة على القراءة والطباعة للتقارير و الأوراق.

2- أهداف التدقيق الالكتروني

إن استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر، حيث تمكنه من استخدام برنامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوبة والتحقق منها، واختيار العينات وا ٍجراء الخطوات اللازمة بجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية، حيث يسهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي أي أن استخدام الحسابات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو ساهم في تحقيق الأهداف التالية[1]:

- الاقتصاد: أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة الاقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية .
- الفعالية: أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية .

[1] -صبيحة برزان، **اثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 84، العدد 12، حاسبة قسم التقنيات المالية والمحاسبة، كلية التقنية الإدارية، بغداد ، 2015 ص423

- الكفاية: أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشاة نحسب مفهوم الأهمية النسبية .
- الحماية: بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسبة ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

3-المطلب الثالث: أساليب التدقيق الالكتروني

أولا - التدقيق حول الحاسوب (Auditing Around the Computer)

يعتمد المدقق على مسار التدقيق في تتبع عملية ما من مصدرها إلى الناتج النهائي لها، إلا أن هذا المسار في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أصبح غير مرئي، نتيجة الصعوبة الملاحظة المادية للتشغيل داخل هذا النظام، عكس ما هو عليه في النظم اليدوية، ومن هنا جاءت فكرة هذا الأسلوب الذي يمكن المدقق من الحكم على سلامة مرحلة التشغيل عن طريق مقارنة بين مرحلتي المدخلات والمخرجات، ويستطيع المدقق باستخدام هذا الأسلوب من أداء جميع اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية للعمليات، وا ٍجراءات للتحقق من أرصدة الحسابات بنفس الطر يقة التي يستخدمها في التدقيق اليدوي، ومن هنا يجب على المدقق الحصول على قدر كاف من أصول المستندات، وقائمة تفصيلية بالمخرجات في شكل ورقي[1]

[1]عمر علي عبد الصمد، **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي الجزء القاني**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر2018 ،ص67

الأساليب المتبعة في التدقيق حول الحاسب مترابطة ومكملة لبعضها البعض، ويندرج تحت هذا المدخل الأسلوبان التاليان[1] :

- تدقيق المدخلات: يقوم المدقق باختبار عمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات، والقيام بمعالجتها يدويا من البداية إلى النهاية، وهذا الأسلوب يعتبر كمقارنة بين المعالجة اليدوية و الآلية للتأكد من صحة المعالجة والتأكد من أن المستندات الأصلية خالية من أي خطأ أو غش، وبالتالي فإن تدقيق المدخلات يهدف إلى إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات التي تمت معالجتها إلكترونيا مرخصة وتم إدخالها إلى الحاسب بصورة سليمة، ولم يفقد أي جزء منها ولم يضاف إليها ولم تكرر ، ولم يتم تغييرها بأي طريقة أخرى، حيث أن مخرجات النظام في ظل المعالجة الالكترونية ما هو إلا انعكاس لتلك البيانات التي تمت معالجتها
- تدقيق المخرجات: يقوم المدقق وفقا لهذا الأسلوب بمقارنة النتائج والمخرجات التي تم التوصل إليها من خلال المعالجة الالكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية بصورة يدوية، حيث يعد تدقيق المخرجات مقياسا نهائيا للحكم على سالمة وجو النظام الالكتروني، ويهدف تدقيق المخرجات إلى التأكد من أن تقارير المخرجات صحيحة وخالية من الأخطاء ودقيقة، وأن جميع البيانات ذات علاقة شملتها المخرجات وبذلك فإن المعالجة تكون صحيحة.

[1] شارف ياسين، سالمي بختة، **التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة ،2022 ص22

ثانيا- التدقيق من خلال الحاسوب (Auditing Through the Computer)

تسمى أيضا بأساليب التدقيق بمساعدة الحاسب بقدم هذا المدخل على افتراض أنه إذا كانت المدخلات صحيحة وكانت عملية المعالجة صحيحة فان المخرجات بالضرورة صحيحة ولذلك يعتمد التدقيق من خلال الحاسب الآلي على أساليب التالية [1] :

أ- **إعداد مجموعة البيانات الإختبارية**: تهدف هذه الطريقة إلى اختبار مدى صحة برامج العميل وتحديد قدرتها على اكتشاف الأخطاء والتمييز بين العمليات الصحيحة وغير الصحيحة ويتم ذلك بان يقوم المدقق بإعداد عدد معين من العمليات الصورية المشابهة لعمليات العميل الفعلية ثم يقوم بتشغيلها مستخدما برامج العميل وأجهزته الالكترونية

ب-المحاكاة المتوازية: وفقا لهذا الأسلوب يتم استخدام بيانات العميل الحقيقية التي يتم إعادة معالجتها عن طريق استخدام برامج الحاسب الآلي الخاصة بالمدقق .

وتشتمل هذه البر امج على عدد من برامج الحاسب الآلي المتخصصة التي يتم تصميمها لأداء نفس العمليات ويتم استخراج النتائج التي يتم الحصول عليها من استخدام برامج العميل، ومن ثم مقارنة مخرجات النظام والذي يستخدم فيه العميل برامجه الخاصة مع مخرجات النظام الذي استخدم فيه المدقق مجموعة البرامج العامة للتدقيق.

ج- استخدام شبكة الاختبارات المتكاملة: وتتضمن الخطوات التالية:

- إنشاء مجموعة من الحسابات الوهمية بمعرفة المدقق بشرط عدم معرفة موظفي الحسابات في الشركاء بها.

[1] شارف ياسين، سالمي بختة ، مرجع سبق ذكره، ص46

- يقوم المدقق بإدخال عمليات مسبقة خلال عمليات معالجة البيانات، وفي نفس الوقت يقوم موظفي المؤسسة بتنفيذ هذه العمليات كما لو كانت حقيقية.

- يقوم المدقق بمحضر النتائج المترتبة عن هذه العمليات الوهمي.

ثانيا- التدقيق باستخدام الحاسوب Auditing with the Computer

ويتعلق البرامج هذا المدخل باستخدام المدقق للحاسوب في عملية التدقيق، حيث يمكن استخدام الحاسوبية في عمليات التدقيق المختلفة وفي كافة مراحل عملية التدقيق سواء كان ذلك في التخطيط أو تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية، وتستخدم هذه البرامج في عملية التخطيط والتوثيق وتحديد أحجام العينات واختيار مفرداتها وتقييم نتائجها.

وهناك مجموعة من البرامج التي تستخدم لهذه الغايات منها:

- **البرامج التدقيق الخاصة**: وتعتبر هذه التقنية أحد الأساليب التي يستخدمها المدقق الخارجي في أداء أغراض محددة في عملية التدقيق، وتعد هذه البرامج في ضوء نظام المعلومات الخاص لكل عميل حتى يتسنى الحصول على البيانات المخزنة في شكل مقروء للحاسب، ويكون باستطاعة المدقق استخدام هذه البرامج ألداء إجراءات التدقيق، وتعتبر هذه البرامج مخصصة للقيام ببعض مهام التدقيق الخاصة بما يتفق مع نظام العميل، وعند إعداد هذه البرامج يقوم المدقق بالاستعانة بمصممي برامج العميل أو بالخبراء المتخصصين في هذه البرامج، وعند إعداد هذه البرامج البد من مراعاة الأمور التالية:

- أن تتناسب هذه البرامج مع الهدف من مهمة التدقيق، وهذا يتطلب تحديد الأهداف قبل تصميم البرامج.

- وصف إجرائي لكافة التفاصيل الخاصة بالمهمة أو العملية حتى يتم أخذ كافة التفاصيل عند تصميم البرنامج.

- إعداد خريطة الانسياب التي تبين تسلسل العمليات من المدخلات وتشغيل والمخرجات.

- بناء على هذه الخطوات يقوم المدقق بتصميم البرنامج بالاستعانة بالخبراء في هذا المجال .

-القيام باختبار البرنامج والتحقق من مناسبتها لتحقيق الأهداف وخلوها من العيوب.

- تسلسل العمليات من المدخلات وتشغيل والمخرجات .

❖ **برامج التدقيق العامة:** وهي البرامج التي يتم تصميمها بحيث تمكن المدقق من استخدامها في تدقيق أنواع مختلفة من نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات، بغض النظر عن نوع التنظيم أو الصناعة، وهي برامج عامة إنما يمكن استخدامها على مدى واسع لعملاء مختلفين لا تخص تطبيق معين أو عميل معين، ولتطبيقات مختلفة، وتستخدم لإجراء اختبارات التحقق من صحة الأرصدة والمجاميع وعمليات الاحتساب لكثير من الحسابات والعمليات مثل المخصصات والخصم و احتساب النسب المالية ومخزون إعادة الطلب وغيرها، إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها ما يلي:

- التحقق من صحة العمليات الحسابية.

- استخراج الأرصدة الشاذة.

- استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات قصيرة.

المطلب الرابع: دور المراجع في التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الانترنت

تعرف خدمة التأكيد على الثقة على الموقع عبر الانترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت لاختيار مدى تماشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه وتتميز خدمة التأكيد المهني على الثقة في المواقع بالخصائص التالية[1] :

- خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع خدمة يدخل فيها ثلاث أطراف الإدارة التي تفصح عبر الموقع عن مزاعمها بأنها استوفت شروط الثقة في الموقع وأمن الموقع وسلامة المعاملات التجاريةوا إجراءاتها وخصوصية الزبائن أما الطرف الثاني فهو مراجع الحسابات والذي يكلف باختبار مدى صدق مزاعم الإدارة حول الثقة المتوفرة في الموقع في حين يمثل الزائر ومستخدمو الموقع الطرف الثالث في هذه الخدمة.
- خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع عملية منظمة تعتمد على التخطيط والإشرافـوا إعداد التقريروا إبداء الرأي حول ثقة الموقع.
- تقدم هذه الخدمة تأكيدا حول ثقة الموقع وأمنه ولا تقدم تأكيدات بشأن جودة السلع والخدمات المتداولة فيها.
- تنتهي هذه الخدمة بتقرير يحرره المراجع الخارجي ويقدمه للإدارة و أصحاب المصالح يبدي فيه رأيه الفني المحايد.

يعرف الطلب على خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع تزايدا مستمرا نظرا لحاجة المؤسسة الماسة لاستخدام المواقع الإلكترونية في عرض وتسويق سلعها وخدماتها، و

[1] يرقي كريم، مرجع سبق ذكره، ص 66

الإفصاح على كل عملية قد تراها ضرورية، ويمكن رد زيادة الطلب على خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع إلى:

- زيادة المعاملات التجارية عبر الانترنت.
- زيادة وتعاظم مخاطر التعامل التجاري عبر الانترنت وخاصة ما تعلق بعملية القرصنة والفيروسات الإلكترونية والتي صارت تهدد مصالح المؤسسة الاقتصادية وعملها.
- كسب المزيد من العملاء التجاريين وذلك بزيادة عنصر الأمن وخاصة ما تعلق ببطاقات دفعهم الإلكترونية والحسابات الجارية ومعلوماتهم الشخصية وخصوصياتهم
- اعتماد الكثير من المؤسسات والأنشطة على خدمات الإنترنت والتي لا يمكن لها مزاولة نشاطها بالطرق التقليدية وذلك مثل شركات الطيران، البنوك، شركات التأمين والشركات المسعرة في البورصة.

المبحث الثالث: اثر التجارة الالكترونية على التدقيق الخارجي

المطلب الأول: اثر التجارة الالكترونية على التدقيق

بين معيار التدقيق الدولي رقم 1013 أثر التجارة الإلكترونية على تدقيق البيانات المالية، وذلك عن طريق توفير الإرشاد لمساعدة مدققي الحسابات للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية، بحيث يحدد البيان إجراءات تساعد مدقق الحسابات على معاينة أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأنشطة المنشأة التجارية وتأثير التجارة الإلكترونية على تقديرات المدققين للمخاطر، وذلك لأغراض تكوين رأي حول البيانات المالية [1].

ويختلف مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لاستيعاب تأثير التجارة الإلكترونية على عملية التدقيق بمدى تعقيد الأنشطة التجارية للشركة، ويأخذ المدققين في اعتبارهم فيما إذا كان فريق عمل المدققين المعين لتدقيق الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية لديه المعرفة المناسبة بتقنية المعلومات والإنترنت من أجل.

1-في حالة تأثير ذلك على البيانات

- معرفة إستراتيجية و أنشطة التجارة الإلكترونية للشركة.

- التقنية المستخدمة لتسهيل أنشطة التجارة الإلكترونية للشركة ومهارات ودراية تقنية المعلومات الخاصة بشئون الموظفين.

- المخاطر المتعلقة باستخدام الشركة للتجارة الإلكترونية ومناهج الشركة لمعالجة تلك المخاطر، وبخاصة كفاية نظام الرقابة الداخلي بما في ذلك بنية الأمن التحتية والضوابط الرقابية ذات العلاقة حيث إنها تؤثر على عملية الإفصاح والإبلاغ المالي.

2- تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات عملية التدقيق وتقييم أدلة التدقيق.

[1] غسان فلاح المطارنة، المجلة العربية للإدارة، مجلد 34 ، العدد1 يونيو (حزيران) ، 2014 ، ص 242

3- التفكير في تأثير اعتماد الشركة على أنشطة التجارة الإلكترونية بقدرتها على الاستمرار كشركة تحقق الربح.

وفي ظل بيئة التجارة الإلكترونية فإنه يتم تنفيذ العمليات التجارية أو تأدية الخدمات من خلال الموقع الالكتروني للشركة، وباستخدام برامج وتقنيات حديثة تختلف عن النظام المحاسبي والذي هو محور عملية التدقيق وعليه فإننا نرى أن بيئة التجارة الإلكترونية سوف تؤثر على عملية التدقيق من خلال الآتي [1]:

- الإجراءات التي يتبعها المدقق في الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، حيث نرى ضرورة حصول المدقق على فهم كافي لآلية تنفيذ عمليات للتجارة الإلكترونية من خلال موقع الشركة لكي يتمكن من الربط بين العمليات المنفذة من خلال الموقع والعمليات المسجلة على النظام المحاسبي.
- مدى تقدير المدقق للمخاطر حيث توجد مخاطر ترافق عملية التجارة الالكترونية سواء في عملية تسليم السلع أو تحصيل القيمة، هذا خلاف مخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة في النظام المحاسبي.
- النماذج التي يضعها المدقق لانجاز عملية المراجعة و كذلك إجراءات التحقق حيث نرى انه يجب أن تتضمن النماذج عملية فحص للموقع وآلية التنفيذ وآلية التحصيل و الرقابة الداخلية على عمليات التنفيذ وذلك لتقليل مخاطر التدقيق إلى المستوى الأدنى المطلوب.
- إن التحول من التجارة التقليدية إلى للتجارة الالكترونية سوف يؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة حيث كان شائع في السابق في ممارسة عمليات المراجعة أنها تتبع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيسي بعد انتهاء السنة المالية

[1] أنس عبد الأمين ،**المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث** ـ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ـ المجلد الرابع ـ العدد السادس ـ يونيو 2020 ص 8

للشركات، و لكن في ظل ظروف عمليات التجارة الالكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة [1].

- كما من شان التجارة الالكترونية أن تغير من بيئة الشركة وبالتالي تؤثر على العلاقات التقليدية بين أرصدة الحسابات في القوائم المالية مما يتطلب إعادة النظر في مؤشرات المراجعة التحليلية التي يمكن الاعتماد عليها عند مراجعة شركات التجارة الالكترونية [2].

المطلب الثاني: مخاطر التدقيق الخارجي في ظل التجارة الإلكترونية

يقصد بمخاطر التدقيق أن يبدي المدقق رأيا غير سليما عندما تتضمن القوائم المالية خطأ جوهري[3]، وبالتالي فخطر التدقيق هو الخطر الذي بصيب المدقق نتيجة قيامة بالتدقيق. وتتمثل مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية في المخاطر التالية:

1. المخاطر الموروثة (المتأصلة): هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء احتيال في نظام المحاسبة المستخدم في وضع الكشوفات المالية، فنسبة الخطر الموروث (المتأصل) تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق، النظام المباشر الفوري يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام وتعقيد أداء عملية المراجعة، فالمعاملات تدخل من مواقع بعيدة، ويتم

[1] وليد ناجي الحيالي ، مجدي احمد السيد الجعبري ، **الأسس النظرية للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية** ، الطبعة الأولى ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2015،ص 150

[2] وليد ناجي الحيالي ، مجدي احمد السيد الجعبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 150

[3] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، توزيع منشأة المعارف،الإسكندرية،2003،ص253.

تخزين المعاملات والأرصدة داخليا، ومن ثم قلت الحاجة للمستندات الورقية نظرا لإدخال البيانات مباشرة إلى النظام، وهذا يؤثر في طبيعة إجراءات التحقق المطلوبة وتوقيتها.[1]

2. مخاطر الرقابة: يمثل خطر الرقابة احتمال فشل نضام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسة في منع حدوث أخطاء مهمة أو حالات الغش والتحريف، أو عدم الكشف عنها أصلا عند حدوث الأخطاء إذا وقعت، وفي هذه الحالة على المدقق تقدير الخطأ بناءا على نتيجة فحص هذا النظام وتقييمه،وكلما زادت النظم الإلكترونية تعقيدا ازدادت صعوبة الرقابة عليها، بالإضافة إلى تعقد إمكانية تدقيقها من قبل المدقق الخارجي، ومنه تزداد الخسائر الناتجة عن عملية الاحتيال.

3. مخاطر الاكتشاف: وهي المخاطر الناتجة عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المدقق في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات،وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات المراجعة الخارجية في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي لم يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية، فنجد أن مخاطر الاكتشاف عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، حيث يكون المدقق هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الاكتشاف.[2]

[1] أحمد عبد الله عمر العمودي، **أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة - دراسة ميدانية في اليمن -** أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق،2006 ص 72.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **المراجعة الإلكترونية في أسواق المال**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014،ص92.

الجدول رقم (02): مخاطر التدقيق الخارجي في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

المخاطر	الطبيعة	المصدر
المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة	قد تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية	أهداف / عمليات المؤسسة و تصميم/ تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية
مخاطر الاكتشاف	قد يخفق المدقق في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية	طبيعة ومدى الإجراءات التي قام المدقق بتأديتها

المصدر: الحاج أحمد فوزي،زواري فرحات سليمان،مخاطر التدقيق في ظل التجارة الالكترونية، مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية،جامعة بومرداس يومي 28/27 أفريل 2018 ص 7.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لنجاح عملية التدقيق في ظل التجارة الالكترونية

إن التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية دفع بعملية التدقيق الخارجي لإيجاد أساليب ووسائل جديدة متطورة تواكب التطورات التي مست التجارة حتى يتمكن المدقق الخارجي من تحقيق الهدف المرجو من عملية التدقيق، و من بين العوامل التي يجب القيام بها لأجل إنجاح عملية التدقيق الخارجي في ظل التجارة الالكترونية نذكر ما يلي :

- توفير المهارات المطلوبة من خلال التدريب الفني للعنصر البشري(المدقق الخارجي) وتوفير الأقسام الفنية المساعدة .

- القدرة على تصميم خرائط تدفق النظم المتطورة و تحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف.

- وجوب فهم عملية التدقيق المطلوبة، وكذا التمتع بالمهارات التقنية والتكنولوجية المطلوبة للمدقق الخارجي في ظل التجارة الإلكترونية.

- قدرة المدقق الخارجي على تكييف إجراءات تخطيط التدقيق بما يتماشى مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

- الإلمام بأساليب التدقيق حاسوبيا مع توفر الخبرة الكافية بلغات البرمجة.

- معرفة أساسية بنظم الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وا إمكانيتها التشغيلية.

- المهارات و الخبرة الكافية لفهم والإلمام بنظام الرقابة الداخلية بما فيها الرقابة الداخلية على الحاسوب.

المطلب الرابع: المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية

يتطلب على مراجع الحسابات تأهيلا علميا في الوسائل والتقنيات المعلومات لدى العمل عند بيئة التجارةالالكترونية و ذلك من خلال ما يلي[1] :

أولا: ضرورة التزود بالمعرفة التقنية

لكي يواكب مراجع الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الالكترونية أصبح إلزاما عليه الإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال التجارة الالكترونية وهي :

- التواقيع الالكترونية الرقمية
- اتفاقيات تبادل البيانات
- عمليات إلكترونية أمنة
- الترخيص الالكتروني
- البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية العمومية
- رموز العمليات
- البطاقات البنكية
- النقد الالكتروني
- نقطة البيع
- أية رموز أخرى مستحدثة

- كما يتوجب أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحديثة في التشغيل الالكتروني للبيانات وصناعة المعلومات .

[1] صالح حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

- استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينة.
- الجودة الشاملة لخدمة ومراقبة الحسابات.
- الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات .

ثانيا: الدخول في دورات تدريبية متخصصة

يتوجب على مراجع الحسابات الدخول في دورات تدريبية في تقنيات المعلومات وذلك من أجل [1] :

- التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات.
- التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بمراجعة الحسابات أن يعدها مراجع الحسابات أو الزبون أو البرامج الجاهزة لأغراض المراجعة
- التعرف على مجالات التطوير مهنة المراجعة في بيئة تقنيات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم
- مواصلة التعليم المستمر
- يتوجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة و المراجعة في سبيل التعرف على أهم التطورات الحاصلة في هذا المجال ولكي لا يكون المراجع بمعزل عنها و تعتبر قضية تطوير المهارات و المعرفة بالتجارة الالكترونية من أهم التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال الأمر للذي دفع بالكثير من التنظيمات المهنية الدولية و المحلية لإعداد وا إصدار للعديد من المعايير و الإرشادات التي تهدف إلى تطوير و إصلاح التعليم المحاسبي و التأهيل المهني للمراجع على غرار جمعية المحاسبة الأمريكية التي أصدرت سلسلة التعليم المحاسبي في بيئة تكنولوجيا المعلومات كما اصدر الاتحاد

[1] ياد هاشم السقا- ناطم حسين رشيد، **متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ظل معايير التدقيق** ، مجلة دراسات محاسبية، مالية، جامعة الموصل، الصفحة

الدولي للمحاسبين عام 1996 دليل التعليم الدولي (11) بعنوان تحديات الكفاية بتكنولوجيا المعلومات في المقررات و المناهج المحاسبية و قد أوصى الدليل الدولي (11) كجزء من التأهيل المهني المحاسبي بضرورة توافر المعرفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و التي تدور حول أربع مجالات رئيسية لعمل المحاسبين في مجتمع الأعمال على النحو التالي :

- المحاسب كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات
- دور المحاسب كمدير لنظم المعلومات
- دور المحاسب كمصمم لنظم المعلومات
- دور المحاسب كمقيم لنظم المعلومات

أصبحت قضية تأهيل المراجع أكثر إلحاح من ذي قبل حيث يوجد رأيان بشان تأهيله كما يلي :

الرأي الأول : يرى عدم ضرورة أن يكون المراجع ملما بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بصورها المختلفة و خاصة للتداول الالكتروني للبيانات نظرا لتعقد هذه النظم و يمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا المجال

الرأي الثاني : يرى أهمية للتأهيل و التدريب المستمر للمراجع خاصة عندما يمتد عمله لشمل مجالات جديدة لم يسبق أدائها من قبل و قي ذات الوقت يمكن للمراجع الاستعانة ببعض المختصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل توصلنا إلى أن التدقيق الخارجي يتمثل في فحص انتقائي يقوم به شخص محترف ومستقل للتأكد من صحة و مصداقية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، يدلي من خلاله المدقق الخارجي برأي فني و محايد وموضوعي مدعم بأدلة قرائن و إثبات في تقرير نهائي، كما نستنتج أن أنواعه إما أن يكون قانوني أو تعاقدي أو على شكل خبرة قضائية، ويرجي من تطبيق التدقيق الخارجي بلوغ وتحقيق العديد من الأهداف وهذا ما يزيد من أهميته في مختلف المجالات، بالإضافة إلى أن له معايير تمثل القاعدة الأساسية له.

وتطرقتا أيضا في هذا الفصل إلى التدقيق الإلكتروني الذي تطور نتيجة التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن، كما أن عملية التدقيق الالكتروني ترتكز على خصائص و أهداف و أساليب ذكرت فيما سبق، باستخدام مجموعة من وسائل وتقنيات تكنولوجيا المعلومات من أجل تدعيم عمل المدقق من حيث إبداء رأيه وتوصيله إلى الإدارة العليا للمؤسسة.

وفي الأخير تحدثنا على أثر التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق الخارجي وكذلك المخاطر التي يواجهها وقد أظهرت الدراسة أن كل من المؤسسة و المدقق الخارجي يواجه مخاطر جديدة ناتجة عن التجارة الالكترونية ، بالإضافة إلى العوامل المساعدة لنجاح عملية التدقيق الخارجي في ضل التجارة الالكترونية.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية – اثر تطور التجارة الإلكترونية على أساليب التدقيق -

تمهيد :

يتناول هذا الفصل دراسة ميدانية لموضوع البحث – أثر تطور التجارة الإلكترونية على أساليب التدقيق – وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على أفراد العينة المستهدفة ، ونتيجة لأهمية موضوع الدراسة وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها ، كان لابد من ربط هذا الجانب بجانب تطبيقاتها العملية (أي الجانب التطبيقي) ، وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية.

و تم تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- ✓ المبحث الأول: منهجية الدراسة و إعداد الاستبيان
- ✓ المبحث الثاني: تفريغ نتائج الاستبيان
- ✓ المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة و إعداد الاستبيان

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى جميع عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها للموضوع، الجزء محل الدراسة المتمثل في العينة مع توضيح حدود الدراسة وصعوباتها .

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة .

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات، خبراء محاسبين، أساتذة جامعيين.

ثانيا :عينة الدراسة

لقد قمنا بتوزيع 30 استمارة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) :الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	40	%100
الاستمارات المسترجعة	35	%87.5
الاستمارات غير المسترجعة	5	%12.5
الاستمارات الملغاة	5	%14.28
لاستمارات الصالحة للدراسة	30	%85.72

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

من خلال الجدول رقم قمنا بتوزيع (40) استمارة و استخلصنا من (30) استمارة صالحة للدراسة .

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان ومقياس الدراسة

أولا:هيكل الاستبيان

هناك جملة من النقاط حاولنا أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الاستبيان :

- اعتمدت الطالبتين على الأسلوب البسيط في صياغة الأسئلة لسهولة فهمها وتفادي أي تأويلات أخرى.
- توافق في الترتيب والتدريج في الأسئلة .
- محاولة طرح أكبر قدر ممكن من الأسئلة دون الخروج عن الموضوع.
- إحداث بعض التعديلات في الاستبيان (إضافة، حذف، تغيير) بعد استشارة أساتذة في التخصص.
- عرض الاستبيان الأولي على لجنة التحكيم المتكونة من أساتذة مختصين في المحاسبة و التدقيق .

طرح استمارة أولية لأخذ انطباعات أولية حول حجم الاستجابة.

و تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين :

الجزء الأول: شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية لعينة الدراسة (السن، المستوى العلمي، المهنة الممارسة، الخبرة).

الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع طبيعة الموضوع إلى محورين :

- المحور الأول: أهمية التدقيق الإلكتروني و تضمن 7عبارات .
- المحور الثاني: تأثير التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق و تضمن 5 عبارات .

ثانيا: مقياس الاستبيان

حول كل سؤال في الاستبيان. تم إعداد الأسئلة وفق مقياس Likertscale من 03 درجات بغية معرفة الاتجاه العام لأفراد العينة .

الجدول رقم (4): مقياسLikertscale الثلاثي

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.66	من 1.67إلى 2.33	من2.34 إلى 3

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2006، ص113

المبحث الثاني: تفريغ نتائج الاستبيان

المطلب الأول : معالجة نتائج الاستبيان

بغية تسهيل عملية التحميل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفريغ البيانات المحصلة في برنامج SPSS وكذا برنامج EXCEL وفيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة ، تم إعداد مجموعة من الجداول والتي تم استخلاصها بالاعتماد على برنامج EXCEL ، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطى وضوحا أكثر وتسهيل عملية الملاحظة والتحميل .

وقد اعتمدنا في عملية التحميل على مجموعة من الأساليب الإحصائية والمتمثلة في : التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية ... الخ .

- **تكرارات والنسب المئوية**: بغية التفريق بين الفئات العينة ، بناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة ، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان .
- **المتوسطات الحسابية**: باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة فتم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارات المحاور والمتوسط الحسابي لكل محور.
- **معامل الثبات (كرونباخ ألفا) :** حيث أن معامل الثبات يأخذ قيمة تكون محصورة بين 0 و 1 فإذا كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة فإن هذا يعتبر مؤشرا إيجابيا عمى ثبات الاستبيان، و يستخدم لقياس قوة العلاقة بين الفقرات وتناسقها.

المطلب الثاني : قياس مدى صدق وثبات الاستبيان

أولا: صدق الاستبيان

أ- صدق التحكيم

تم اختبار صدق الاستبيان بواسطة صدق المحكمين لتتأكد من مدى ملائمة مفردات الاستبيان للغرض الذي وضع من اجله ، وقد وزع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة في اختصاص منهجية البحث العملي لغرض تصحيح وضبط الاستبيان من جانب الشكل والمنهجية ، كما وزع الاستبيان على مجمو عة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الدراسة لمناقشة محتوى الاستبيان وعباراتها.

ب- صدق الاتساق الداخلي :تم حساب صدق الاتساق الداخلي الاستبيان بإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكمية للمجال نفسه .

❖ **صدق الاتساق الداخلي**

الجدول رقم (5) : معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الأول مع الدرجة الكمية المجال.

العبارة	T1	
	correlation speqrman	sig
1- يضمن التدقيق عن طريق تكنولوجيا المعلومات وجود ضوابط داخلية كافية و موثوقة مما يزيد الثقة في تقرير المدقق	0.570**	0.001

2- تتحقق كفاءة التدقيق الالكتروني من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات التي بدورها تعمل على تعزيز كفاءة إجراءات التدقيق	0.205	0.277
3- تضمن التكنولوجيا الحديثة الحصول على معلومات دقيقة و صحيحة و في الوقت المناسب	0.310	0.096
4- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مهام التدقيق يقدم فوائد لمكاتب التدقيق بإنهاء الأعمال بسرعة و دقة واقل جهد	0.377*	0.040
5- يؤدي التدقيق الالكتروني إلى تسهيل متابعة أعمال المدقق الداخلي من قبل المدقق الخارجي	0.795**	0.000
6- إن استخدام التدقيق الالكتروني يساعد في إمكانية استخدام أساليب حديثة و معقدة بدرجة أكثر سهولة	0.549**	0.02
7- يسمح التدقيق الالكتروني من التحقق من صحة الإجراءات الحساسة بسرعة و دقة عالية و تكلفة اقل من التدقيق اليدوي	0.762**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يتضح من الجدول :

أن العبارات الأولى والخامسة والسادسة و السابعة ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سبيرمان مابين (0.549) و (0.795) كما أن كل قيم الدلالة كانت اقل من (0.05) و هذا يدل على صدق الاستبيان .

أما العبارات الثانية و الثالثة فلا ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سبيرمان مابين (0.205) و(0.377)كما أن كل قيم الدلالة كانت اكبر من (0.05) .

الجدول رقم (6) : معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الثاني مع الدرجة الكمية المجال

العبارة	T2	
	correlation speqrman	sig
1- تأثر التجارة الالكترونية على الإجراءات للتي يتبعها المدقق في الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية	0.705**	0.000
2- تؤدي التجارة الالكترونية إلى بعض المخاطر التي تأثر على نظام الرقابة المتبع	0.657**	0.000
3- تأثر التجارة الالكترونية على النماذج التي يضعها المدقق لانجاز عملية المراجعة	0.636**	0.000
4- أدت التجارة الالكترونية إلى التحول من أسلوب المراجعة النهائية إلى أسلوب المراجعة المستمرة	0.681**	0.000
5- تأثر التجارة الالكترونية على العلاقة التقليدية بين أرصدة الحسابات في القوائم المالية	0.455*	0.011

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يتضح من الجدول أن كل العبارات ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سبيرمان مابين (0.455)و (0.705) كما أن كل قيم الدلالة كانت اقل من (0.05)و هذا يدل على صدق الاستبيان .

❖ **صدق الاتساق البنائي**

الجدول رقم (7) : معامل الارتباط بين كل مجال مع الدرجة الدراسة ككل

المحاور	T	
	Corrélation de Spearman	Sig
أهمية التدقيق الإلكتروني	0.682**	0.000
تأثير التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق	0.832**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يتضح من الجدول : أن كل معاملات الارتباط سبيرمان كانت ذات دلالة إحصائية كما أن كل قيم الدلالة للمحاور كانت(0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة المتفق عليا (0.05) وبذلك تعتبر محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه .

ثانيا: ثبات الاستبيان

الجدول رقم(8) : نتائج اختبار ألفا كروم باخ

المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرومباخ
أهمية التدقيق الإلكتروني	7	0.589
تأثير التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق	5	0.680

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجات spss

يتضح النتائج الموضحة من خلال الجدول أن قيمة معامل (ألفا كروم باخ) للمحور الأول بلغت (0.589) و المحور. الثاني بلغت (0.680) حيث كانت في حدود (0.6) وهذا يعني أن معامل الثبات مقبول، وبذلك تكون الباحثتان قد تأكدا من صدق وثبات استبيان الدراسة مما يضفي ثقة أكبر عمى نتائج الدراسة .

المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج الاستبيان

يتم من خلال هذا المبحث عرض إجابات أفراد عينة الدراسة كما جاءت في الإجابات المستلمة في شكل تكرارات ونسب، من أجل أخذ صورة أولية عن الإجابات، واستنتاج الاتجاه العام للإجابات أفراد عينة الدراسة، وتحقق من الفرضيات المصاغة وهذا قبل إجراء الاختبارات الإحصائية الأخيرة

المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة

- **السن**

بناءا على التقسيم المنهج بالنسبة لفئات السن الأفراد عينة الدراسة تحصلنا على التكرارات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9) : توزيع أفراد العينة حسب السن

العمر	التكرار	النسبة %
من 20 إلى اقل من 30	6	20%
من 30 إلى اقل من 40	9	30%
من 40 إلى اقل من 50	12	40%
من 50 إلى اقل من 60	3	10%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يتضح من الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات النسبية ويمكن استخلاص منه ما يلي:

- الأفراد الذين أعمارهم من 20 إلى 30 يشكلون نسبة 20% أي ما يعادل 6 أشخاص.
- أما الأفراد الذين أعمارهم من 30 إلى 40 يشكلون نسبة 30% أي ما يعادل 9 أشخاص .
- و الأفراد الذين أعمارهم من 40 إلى 50 يشكلون نسبة 40% أي ما يعادل 12 شخص.
- و الأفراد الذين أعمارهم من 50 إلى 60 يشكلون نسبة 10% أي ما يعادل 3 أشخاص.

➢ **المؤهل العلمي**

كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة وفق المؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دكتوراه	14	46.7%
ماجستير	10	33.3%
ليسانس	6	20%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يوضح الجدول الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة ، فكانت نسبة الحاصلين على شهادة ليسانس 20% أي ما يعادل 6 أشخاص أما نسبة الحاصلين على مستوى ماجستير فكانت 33.3% أي ما يعادل 10 أشخاص و الحاصلين على شهادة دكتوراه فبلغت نسبتهم 46.7% و التي تشكل اكبر نسبة أي ما يعادل 14 شخص .

- **الخبرة المهنية**

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	4	13.3%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	6	20%
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	7	23.3%
من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة	13	43.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجات spss

يوضح لنا الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة تم حسب متغير الخبرة

- حيث أن الأفراد الذين لديهم خبرة من سنة إلى 5 سنوات يشكلون نسبة 13.3% وهي اقل نسبة أي ما يعادل 4 أشخاص .
- والأفراد الذين لديهم خبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات يشكلون نسبة 20% أي ما يعادل 6 أشخاص .
- والأفراد الذين لديهم خبرة من 10 سنوات إلى 15 سنوات يشكلون نسبة 23.3% أي ما يعادل 7 أشخاص .

- و الأفراد الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة يشكلون نسبة 43.3% أي ما يعادل 13شخص.

➢ **المهنة الممارسة**

الجدول رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة %
خبير محاسبي	10	33.3%
محافظ حسابات	5	16.7%
أستاذ جامعي	15	50%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يوضح لنا الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة تم تقسيمها وفق متغير الوظيفة فنجد:

- نسبة الخبراء المحاسبين بلغت 33.3% أي ما يعادل 10 خبراء .
- أما نسبة الممارسون لمهنة محافظي الحسابات فقد بلغت 16.5% أي ما يعادل 5 محافظي حسابات .
- نسبة الأفراد الذين يعملون أستاذة جامعيين بلغت 50% أي ما يعادل 15 أستاذ جامعي .

المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان

أولا: التحليل الإحصائي

❖ **التحليل الإحصائي لنتائج المحور الأول**

يخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية التدقيق الالكتروني ، وهذا وفقا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الثلاثي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان .

الجدول رقم (13) : نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول

العبارة	التكرار النسبة %	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
العبارة الأولى	التكرار	21	7	2	2.6333	موافق
	النسبة %	70%	23.3%	6.7%		
العبارة الثانية	التكرار	0	28	2	2.9333	محايد
	النسبة %	0	93.3%	6.7%		
العبارة الثالثة	التكرار	24	4	2	2.7333	موافق
	النسبة %	80%	13.3%	6.7%		
العبارة الرابعة	التكرار	23	4	3	2.667	موافق
	النسبة %	76.7%	13.3%	10%		
العبارة الخامسة	التكرار	19	10	1	2.6000	موافق
	النسبة %	63.3%	33.3%	3.3%		

العبارة السادسة	التكرار	17	9	4	2.4333	موافق
	النسبة %	56.7%	30%	13.3%		
العبارة السابعة	التكرار	20	3	7	2.433	موافق
	النسبة %	66.7%	10%	23.3%		
المتوسط العام للمحور					2.63	

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية حول عبارات المتعمقة بالمحور الأول، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (2.63) والذي يندرج ضمن فئة (2.34 - 3) حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق .

❖ التحليل الإحصائي لنتائج المحور الثاني

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول مسؤوليات المدقق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات ، و هذا وفقا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الثلاثي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان .

الجدول رقم (14) : نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني

العبارة	التكرار النسبة %	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
العبار ة الأولى	التكرار	19	8	3	2.5333	موافق
	النسبة %	63.3%	26.7%	10%		
العبارة الثانية	التكرار	15	9	6	2.3000	موافق
	النسبة %	50%	30%	20%		
العبارة الثالثة	التكرار	20	6	4	2.5333	موافق
	النسبة %	66.7%%	20%	13.3%		
العبارة الرابعة	التكرار	18	6	4	2.4667	موافق
	النسبة %	60%	26.7%	13.3%		
العبارة الخامسة	التكرار	21	7	2	2.6333	موافق
	النسبة %	70%	23.3%	6.7%		
المتوسط العام للمحور						2.49

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية حول عبارات المتعمقة بالمحور الثاني، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (2.49) والذي يندرج ضمن فئة (2.34 - 3) حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق .

ثانيا: اختبار سمير غوف كلوموغرف

يبين هذا الاختبار ما إذا كانت إجابات أفراد المحاور تتوزع توزيع طبيعي أو توزيع آخر .

جدول رقم (15) : اختبار سمير غوف كلوموغرف

المجال	الدلالة
1-أهمية التدقيق الإلكتروني	0.188
2-أثر تطور التجارة الإلكترونية على التدقيق	0.314

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يظهر من خلال الجدول أن قيم دلالة المحور الأول و الثاني اكبر من 0.05 حيث بلغت دلالة المحور الأول (0.188) و بلغت دلالة المحور الثاني (0.314) و بالتالي فان إجابات الأفراد العينة تتوزع توزيع طبيعي .

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بما أن عبارات العينة تتوزع توزيع طبيعي فإننا نختار احد الاختبارات المعلمية و الذي هو اختبار T.Test .

- **فرضيات الدراسة**

✓ الفرضية الأولى

(H0) لم يساهم التحول من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الالكتروني في طرح أساليب جديدة أكثر تطور و دقة يتبعها المدقق عند القيام بمهامه

(H1) ساهم التحول من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الالكتروني في طرح أساليب جديدة أكثر تطور و دقة يتبعها المدقق عند القيام بمهامه

✓ الفرضية الثانية

(H0) إن التوجه إلى الاعتماد على التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية لم يكن له اثر واضح على عملية التدقيق.

(H1) إن التوجه إلى الاعتماد على التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية كان له اثر واضح على عملية التدقيق.

أولا: اختبار T.Test

➢ **اختبار T.Test بالنسبة للمحور الأول**

جدول رقم (16) : اختبار T.Test للمحور الأول

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	قيمة T	مستوى المعنوية
T1	2.6333	1.69	10.699	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يظهر من الجدول ان قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة T المحسوبة (10.699) اكبر من قيمة T الجدولية (1.69) و في هذه الحالة نرفض H0 " لم يساهم التحول من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الالكتروني في طرح أساليب جديدة أكثر تطور ودقة يتبعها المدقق عند القيام بمهامه " و نقبل H1 " ساهم التحول من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الالكتروني في طرح أساليب جديدة أكثر تطور و دقة يتبعها المدقق عند القيام بمهامه " .

- **اختبار T.Test بالنسبة للمحور الثاني**

جدول رقم (17) : اختبار T.Test للمحور الثاني

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	قيمة T	مستوى المعنوية
T2	2.4933	1.69	5.726	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمخرجاتspss

يظهر من الجدول أن قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة T المحسوبة (5.726) اكبر من قيمة T الجدولية و في هذه الحالة نرفض H0 " إن التوجه إلى الاعتماد على التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية لم يكن له اثر واضح على عملية التدقيق " و نقبل H1 " إن التوجه إلى الاعتماد على التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية كان له اثر واضح على عملية التدقيق " .

الخلاصة:

من خلال دراسة الحالة التي أجريت بواسطة الاستبيان و تحليله بمختلف الأساليب الإحصائية حاولنا إسقاط الجانب النظري واختباره على الواقع الفعلي، إذ قمنا بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين و الأساتذة الجامعيين، وباستعمال البرنامج الإحصائيSPSS ، .حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة أثر تطور التجارة الإلكترونية على أساليب التدقيق و أهمية التدقيق الالكتروني

وبعد القيام بالدراسة الميدانية اتضح ظهور التدقيق الالكتروني كان بمثابة قفزة نوعية في تطور التدقيق حيث كانت له أهمية كبيرة ظهور أساليب جديدة و متطورة يعتمد عليها المدقق عند للقيام بأعماله كما اتضح أن تطور التجارة الالكترونية كان له اثر واضح على هذه الأساليب .

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تطور أثر التجارة الالكترونية على أساليب التدقيق، و معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيف نتمكن من المراجعة في ظل التجارة الالكترونية ، و من خلال الفصول الثلاثة المقدمة في هذه المذكرة وانطلاقا من الفرضيات وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

نتيجة للتطورات التكنولوجية و انتشار التجارة الالكترونية و التي كان لها تأثير على نطاق واسع ليشمل أعمال التدقيق بصفة عامة حيث ساهمت هذه الأخيرة في ظهور بعض التحديات في وجه الممارسات الخاصة بمهنة التدقيق الأمر الذي أدى بالمنظمات الدولية لتنظيم مهنة التدقيق وفقا للمتطلبات الجديدة إلى فرضتها التجارة الإلكترونية و على أساليب التدقيق بصفة خاصة حيث تم التحول من الاعتماد على أساليب التدقيق التقليدية إلى الاعتماد على أساليب التدقيق الالكتروني الأمر الذي أدى إلى تغيير الإجراءات و للنماذج التي يعتمد عليها المدقق في الرقابة و ربح الوقت و الجهد بالإضافة إلى الأخطار التي تواجه المدقق عند شروعه في تدقيق الحسابات .

النتائج المتوصل إليها

من خلال دراستنا التي قمنا بها توصلنا للنتائج التالية :

- التجارة الإلكترونية عبارة عن منهج حديث للأعمال يعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة الإنترنت، لإنجاز كافة العمليات المتصلة بعقد الصفقات بين أطراف متعددة ، سواء كانوا مؤسسات أو هيئات حكومية أو أفراد، حيث تتحدد تصنيفات هذه التجارة بناء على العالقة بين هؤلاء الأطراف

الخاتمة

- إن التعامل بالتجارة الإلكترونية يفرض تقبل الثنائية المتبادلة من المزايا و الأعباء ، فهي تنشئ القيمة من خلال مساعدتها للمؤسسات دون اعتبار لحجمها لولوج الأسواق العالمية بأقل وقت وتكلفة ،غير أن هذه التجارة تفرض تحمل أعباء ومخاطر وسلبيات لابد من العمل للقضاء عليها.
- إن استخدام التدقيق الإلكتروني، يؤدي إلى اختصار وقت عملية التدقيق، وتوفير الجهد، و يزيد التدقيق الإلكتروني من قدرة المدقق في توسيع حجم العينة ، مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية .
- فرضت التغيرات التي حدثت في أنشطة التجارة الإلكترونية على المدققين إجراء تغيير جوهري في تنفيذ عملية التدقيق حيث تم التحول من الاعتماد على أساليب التدقيق التقليدية إلى أساليب التدقيق الالكترونية الأمر الذي ساهم في ظهور التدقيق المستمر بدل أسلوب المراجعة النهائية .
- أثرت التجارة الالكترونية على المنهجية التي يتبعها المدقق عند انجاز أعمال المراجعة .
- يواجه المدقق عند استخدام التدقيق الالكتروني مخاطر الرقابة المرتبطة بمخاطر للرقابة الداخلية و المخاطر المورثة.

اختبار الفرضيات

✓ اختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على أن " ساهم التحول من التدقيق اليدوي إلى التدقيق الالكتروني في طرح أساليب جديدة أكثر تطور و دقة يتبعها المدقق عند القيام بمهامه " وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني و من خلال نتائج المحور الأول التي كانت بدرجة موافق .

✓ **اختبار الفرضية الثانية**

نصت الفرضية الثانية " إن التوجه إلى الاعتماد على التجارة الالكترونية في المعاملات التجارية كان له اثر واضح على عملية التدقيق " و قد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج المحور الثاني حيث كانت إجابات الأفراد بدرجة موافق .

التوصيات

- تشجيع الجزائر للاعتماد أكثر على التجارة الالكترونية و وضع إطار قانوني يحمي مستعملي هذا المجال مع ضرورة الالتزام بالمتطلبات التي فرضتها التجارة الإلكترونية على مهنة التدقيق .
- وجوب إصدار المجلس الوطني للمحاسبة إجراءات التدقيق الخاصة بعمليات التجارة الالكترونية .
- إجراء دورات تكوينية للمدققين من اجل اطلاعهم على أهم النقاط و الإجراءات التي يتم الاعتماد عليها في التدقيق الالكتروني .
- محاولة الحد من المخاطر التي تواجه المدقق عند اعتماده على التدقيق الإلكتروني .

الآفاق المستقبلية

وفي الأخير وكأي بحث علمي فإن الموضوع مازال مفتوح لعدة بحوث أخرى خاصة ما يتعلق بالجانب العملي للمراجعة في ظل عمليات التجارة الالكترونية حيث يمكن التطرق إلى المعايير الدولية التي تم وضعها في إطار تدقيق عمليات التجارة الالكترونية كما يمكن أيضا دراسة التدقيق الالكتروني كمدخل للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قائمة

المراجع

المراجع

الكتب

1-أقاسم عمر" **التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر** " دار الكتاب العربي للطباعة و النشر والتوزيع والترجمة ، 2016

2-أمين السيد أحمد لطفي" **المراجعة بين النظرية والتطبيق**" الدار الجامعية، مصر، 2006

3-إيمان فاضل السامراني – هيثم محمد الزعبي " **نظم المعلومات الإدارية** " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2004

4-حامد طلبة محمد أبو هيبة " **أصول المراجعة** " زمزم ناشرون وموزعون ، الطبعة الأولى ،الأردن، 2011

5-خالد الخطيب – خليل الرفاعي " **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي** " دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن، 2009

6-الدكتور عبد المطلب عبد الحميد " **اقتصاديات التجارة** " الإلكترونية الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2014

7-زياد عبد الكريم القاضي – محمد خليل أبو زلطة " **المعلومات الإدارية و المحاسبية** " مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010

8-سعد غالب ياسين – بشير عباس العلاق " **التجارة الإلكترونية** " دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

9-صديقي مسعود – محمد التهامي طواهر" **المراجعة وتدقيق الحسابات** "، مطبعة مزوار، الطبعة الأولى ،الجزائر، 2010

10- عبد الرحمان توفيق" **منهج المهارات المالية والمحاسبية التقدمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي**" ، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة الثالثة ، مصر ، 2004

11- عبد الفتاح الصحن واخرون" **أسس المراجعة** " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

12- عبد الوهاب نصر وآخرون " **أساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية** " دار العلوم الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر،2003

13- عمر علي عبد الصمد " **التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي الجزء القاني** " دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2018

14- عوض لبيب – شحاتة السيد شحاتة " **أصول المراجعة الخارجية**" دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2013

15- محمد السيد السرايا " **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق** " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002

16- محمد الفيومي – عوض لبيب" **أصول المراجعة**" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998،

17- محمد بوتين " **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق الجزائر**" ديوان المطبوعات الجامعية ،2007

18- مسعود صديقي – أحمد نقار" **المراجعة الداخلية** " ، مطبعة مزوار، الطبعة الأولى ، الجزائر ،2000

19- مصطفى عيسى خضير " **المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات** " مكتبة الملك فهد الوطنية المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ،1996

20- نوال عبد الكريم الأشهب " **التجارة الالكترونية** " دار المجد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014

21- نوري منير " **التجارة الالكترونية و التسويق الالكتروني** " ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2014

22- هاني وجيه العطار" **التجارة الالكترونية** " ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،2016

23- وجدي حامد حجازي" **معايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل** " دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2010

24- يوسف جربوع " **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** " دار الصفاء، عمان الأردن ،2007

المجلات

1-بربري محمد أمين- بن بوعلي خديجة " **أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحوكمة الالكترونية**" مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد،1 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

2-بوراس بودالية " **واقع التجارة في الجزائر** " مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.، العدد 13 ، الجزائر ، 2021

3-رشيد فراح – كريمة فرحي " **متطلبات الأعمال الالكترونية في العالم العربي بين الواقع وضرورة التحسين** " مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 22 ، 2015 ،الجزائر

4-زينب جبار يوسف – خولة شهاب نجم" **مخاطر التدقيق الالكتروني وأثرها على جودة عملية التدقيق**" مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، البصرة، المجلد 26، العدد،2018

5-صبيحة برزان" **اثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**" حاسبة قسم التقنيات المالية والمحاسبة، كلية التقنية الإدارية بغداد، مجلة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ،12 العدد،84 ، 2015

6-عبد الله حمود – علي سراج " التسويق **والتجارة الالكترونية في الدول العربية التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها** " مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، فيفري ،2004

الأطروحات و المذكرات

1-إيمان العاني "**البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية** " أطروحة لنيل شهادة دكتورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري ، قسنطينة، 2007

2-بوراس بودالية " **واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر**" مذكرة لنيل شهادة دكتورة كلية العلوم للاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر ،2021

3-حميداتو صالح " **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الالكترونية في الجزائر** " أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم للاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة ، 2017/2016

4-زين يونس " **اثر التجارة الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف** " أطروحة دكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر

5-زينب براهيمي" **أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية** " دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019 .

6-سمية ديميش " **التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**" أطروحة دكتورة في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011

7-شارف ياسين، سالمي بختة " **التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الجزائر**" مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة ،2022

8-صراع كريمة " **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**" مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران الجزائر، 2014

9-كردودي سهام " **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات،** " رسالة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015

10- محمد نور حسين الصمادي " **التدقيق الالكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن**" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء الاردن ،2014/2015

11- نبيل إبراهيم إسماعيل سمور" **دور التدقيق الالكتروني في تحسين خدمة التدقيق** " مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، للجزائر ،2014

12- يرقي كريم " **تطور المراجعة الخارجية في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة للمهنة**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة البليدة 2، 2017

13- يونس عرب " **منازعات التجارة الالكترونية الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة** " مؤتمر التجارة الالكترونية، بيروت، 2000

ملتقيات

1-علاوة محمد لحسن ، مولاي لخضر عبد الرزاق " **آليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية**" ، الملتقى الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتمادها في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 01.03 أفريل 2011

مؤتمرات

1- مسعود صديقي ومحمد براق، مداخلة بعنوان " **انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات** " كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية . جامعة ورقلة . الجزائر ،2005

موسوعات علمية

1- إبراهيم عبد السلام " **التجارة والأعمال الإلكترونية** " الموسوعة العلمية التعليمية، ما هي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية2007

مراجع باللغة الانجليزية

1-Glover ،s and Romney ، M. " Software -20 hat trends " ، The Internal Auditor ، vole 54، August 1997 ، pp 28-34

المواقع الإلكترونية

1-http://www.algerie-eco.com
2-www.leconews.com
3-https://www.nechrifinet.com

موسوعات علمية

2- إبراهيم عبد السلام " **التجارة والأعمال الإلكترونية** " الموسوعة العلمية التعليمية، ما هي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية2007

مراجع باللغة الانجليزية

2-Glover ,s and Romney , M. " Software -20 hat trends " , The Internal Auditor , vole, 54, August 1997 , pp 28-34

المواقع الإلكترونية

4-http://www.algerie-eco.com

5-www.leconews.com

6-https://www.nechrifinet.com